الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة "محمد بوضياف " – المسيلة –

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

رقم :.....

الأوضاع الاقتصادية لحكومة الدايات في الجزائر خلال العهد العثماني (1671 – 1830م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالب :

نش أحمد

تحت إشراف :

د. بيرم كمال

لجنة المناقشة		
الأستاذ (ة)	الجامعة	الصفة
أ. د. أحمد مسعود سيدي علي	جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة	رئيسا
أ. د . بيرم كمال	جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة	مشرفا ومقررا
د. تاحي اسماعيل	جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة	ممتحنا

السنة الجـــــــامعية : 2018 /2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

عمـــلا بقولـــه تعـــالى: ﴿ لَـــئِن شَـــكَرْتُمْ لَأَزِيـــدَنَّكُم ﴾.**ســـورة "إبراهيم"الآيـــة 7**ِ

قال الأصفهاني رحمه الله وطيب ثراه:

إني رأيت انه لا يكتب إنسان كتاباتي يومه إلا وقال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر.... وهو دليل على استيلاء النقص على كافة البشر

ملي الفؤاد أقولها حمدا لخالقي حمدا يترجم ما يجيش بخافقي

لولاه ما خطت بيميني صفحة ولما استوى قلمي وأرسل ناطقي

فله المحامد كلها عدد الحصى ما أشفق أو أوتي منا غاسق

الحمد لله الذي منحنا القوة والعزيمة لإتمام هذا العمل المتواضع

نتقدم بالشكر والامتنان إلى من أعطانا من وقته الكثير وأمدنا بنصائحه وتوجيهاته، وكان لنا نعم السند والمعين، الأستاذ المشرف " **د . كمال بيرم** " فجزاه اللهم عنا خير الجزاء واجعل عمله شفيعا يا واهبا.

كما نتقدم إلى من كانوا شموعا تحترق لتبدد ظلام الجهل بنور العلم أساتذتنا الكرام من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى قسم التاريخ فردا بفرد.

إهداء

إلى التي تحمل اخلق كلمة نطق بها اللسان ونبعها الحنان لكي يا أمي إلى صاحب القلب الكبير الذي كان هو هويتي حيثما أسير و علمني اليسر على خطى الحبيب لك يا أبي أسال الله أن يطيل في عمرهما إلى القلوب التي أحاطتني بالرعاية وإخوتي وأخواتي.

نش أحمد

المختصرات

تق : تقديم

تح : تحقيق

تر : ترجمة

تع : تعريب

ع: العدد

م: ميلادي

ج : جزء

ط : الطبعة

ص: صفحة

د ت : دون تاريخ

د م : دون مكان

ط خ : طبعة خاصة

ش ون ت: الشركة الوطنية لنشر والتوزيع

م د ت : مجلة الدراسات التاريخية

د م ج : ديوان المطبوعات الجامعية

P :page

N° :Numéro

R.N :Revue Africane

مقدمة

شهدت الجزائر خلال فترة الوجود العثماني بها عدة تطورات سياسية ،نجم عنها تغيير في طبيعة نظام الحكم وكذا السياسات التي اتبعها في إدارة مناحي الحياة في البلاد،ولعل من أبرز المحطات التي عرج عليها النظام السياسي للجزائر ،هي المرحلة الأخيرة من مراحل تسيير العثمانيين للجزائر ،والمقصود هنا ما عرف بمرحلة حكم الدايات(1830/1671م)،وذلك باعتبار الجزائر قد عرفت شبه استقلال عن الخلافة العثمانية ،كما أن هذه المحطة الهامة في تاريخ البلاد انتهت بكارثة أدت إلى سقوط الجزائر في يد المحتل الفرنسي.

كما أن هذه المرحلة امتدت لفترة زمنية طويلة وعرفت العديد من الحوادث الهامة ، كتحرير وهران ،والثورات المحلية ،وغيرها،هذه العوامل جعلتني اختار البحث في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر وقد اخترت الجانب الاقتصادي بالتحديد لكون الاقتصاد شريان الحياة وعمود الدولة،وكان موضوع البحث موسوم بـ" الواقع الاقتصادي للجزائر في عهد الدايات"(1830/1671م).

إن سبب اختياري للموضوع يعود لمحاولة التعرف عن مختلف الآليات التي اتبعها نظام حكم هذه المرحلة في تسيير وبناء اقتصاد الإيالة ،وذلك من خلال محاولة الإجابة على الإشكال التالي:ما هي ابرز السمات التي ميزت اقتصاد الجزائر في عهد الدايات؟

ويمكن أن ندرج في طيات هذا الإشكال التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل شكلت الزراعة أحد اهتمامات نظام الحكم الاقتصادية؟
- كيف كان واقع الصناعة الجزائرية في هذه المرحلة؟
- كيف ساهمت التجارة في خدمة اقتصاد المرحلة؟

من اجل الإحاطة بالموضوع والإجابة عليه توجب علي البحث عن المادة العلمية وجمعها وتصنيفها ،لذا فقد اعتمدت على العديد من الدراسات المحلية التي لها صلة بالموضوع ، منها: ناصر الدين سعيدوني ,الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر ,تونس, طرابلس الغرب) و النظام المالي ، عائشة غطاس

الحرف والحرفيون، توفيق دحماني : الضرائب في الجزائر،فلة القشاعي،النظام الضريبي في بايلك قسنطينة،محفوظ سعيداني : الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني (مقارنة تحليلية) من مطالع القرن 18 إلى 1830م ,مذكرة ماجستير ، وغيرها من المصادر والمراجع ذات الأهمية . حمدان بن عثمان خوجة , المرآة الذي أفادني في الفصل الأول وذلك في التعرف على سياسة نظام الحكم في المجال الفلاحي والثروة الحيوانية وكتاب ابن ابي دينار القيرواني ,المؤنس في أخبار افريقية وتونس الذي تحدث على المناخ ,وكتاب محمد بن يوسف الزياني ,دليل الجيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران ,الذي تحدث عن ثورة ابن الاحرش ودرقاوة بالتفصيل .إضافة إلى مذكرات وليام شاكر فهو الآخر استفدنا منه أكثر في المجال الاقتصادي كونه عايش الوضع في الجزائر أثناء تلك الفترة.

أما عن المراجع فقد كان من أبرزها كتب ناصر الدين سعيدوني الذي أخذت قسطا كبيرا من هذه الدراسة في كتبه : تاريخ الجزائر في العهد العثماني ,ورقات جزائرية و الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر.حيث تعد من أهم المراجع في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر في الفترة العثمانية .وكذا كتاب محمد العربي الزبيري والتجارة الخارجية للشرق الجزائري والذي تطرق بتفصيل عن التجارة الداخلية والخارجية للجزائر ومن أهم الرسائل الجامعية ,عائشة غطاس ,الحرف والحرفيون في العهد العثماني فتحدثن عن كل ما يتعلق بالجانب الحرفي والذي استفدت منه بشكل كبير.

هذا وقد جاء اختياري لهذا الموضوع نتيجة عدة عوامل منها ما تعلق بالموضوع لما رايته من أهمية للجانب الاقتصادي في حياة الأمم والمجتمعات خصوصا ونحن في عصر تحولت فيه الحروب غلى حرب اقتصاد بدل السلاح،لذا فقد دفعني هذا الأمر للبحث حول واقع اقتصاد بلادنا في فترة الدراسة لعلي أُسهم في كشف بعض المعطيات التي تنير درب الطلبة الراغبين في تناول هذه الجوانب التي أرى أنها لا زالت تحتاج للمزيد من البحث.في حين لا أنكر الدافع الذاتي الذي شدني لهذا العمل كوني أميل إلى مثل

هكذا مواضيع.وبالعودة إلى الجانب المنهجي وبعد جمع المادة العلمية ومرحلة القراءة ،شرعت في ترتيب ما توفر لدي من مادة،ثم تصور خطة عمل باستشارة الأستاذ المشرف الذي لم يبخل علي بتوجيهاته السديدة لأصل إلى وضع خطة عمل جاءت على النحو التالي: مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

حيث تناولت في الفصل الأول النشاط الزراعي في مرحلة الدراسة باعتباره أهم وأقدم الأنشطة الإنسانية، وجاء في الفصل الثاني الصناعة والحرف،ثم تناولت في الفصل الثالث التجارة ،واختم العمل بمجموعة من الملاحظات التي دونتها في الخاتمة.

وقد اعتمدت في انجاز هذه المحاولة البحثية على المنهجين التاريخي باعتباره الأنسب في جمع ووصف الحوادث التاريخية وقراءتها ،والمنهج التحليلي الذي ساعدني في تحليل بعض المعطيات ذات الطبيعة الاقتصادية .

هذا ولا يكاد يختلف اثنان أمام الإقرار وجود صعوبات تواجه أي عمل علمي ،ولعل من بين أهم الصعوبات التي واجهتني في هذا العمل الظروف المحيطة التي تعيشها بلادنا والتي قيدت نوعا ما حركة الطالب لكونه احد أفراد المجتمع .

- نقص المادة العلمية في هذا التخصص خاصة مكتبة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة .
- صعوبة الحصول على بعض المصادر والمراجع .
- تشابه المصادر في نقل الأحداث التاريخية ,هذا ما جعلني لا استطيع التوسع في عرض الأحداث الاقتصادية .
- عدم وجود إحصائيات دقيقة متفق عليها بين مختلف المصادر والمراجع .

في الأخير ارجوا أن أكون وفقت في عملي هذا ولو بإعطاء لمحة وصورة عامة عن الأوضاع الاقتصادية للجزائر في عهد الدايات .

مدخل تمهيدي

بعد ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية في بداية القرن 16 م ,مرت الجزائر العثمانية بعدة مراحل كانت كل مرحلة تختلف عن الأخرى ,في إطار أوضاعها الداخلية وعلاقتها التجارية , وكان آخر عهد الجزائر العثمانية فترة الدايات ,التي كانت من بين أطول المراحل في تاريخ الجزائر ,غير أن هذه المرحلة ميزها سقوط الدولة الجزائرية تحت الاحتلال الفرنسي ,بسبب المشاكل والصعوبات التي عرفها هذا العهد طوال القرن 18 بالرغم من أن هذا العهد ميزه استكمال الجزائر لشروط الدولة الجزائرية الحديثة .

إن قوة أي دولة مرتبط أساسا بالوضع الاقتصادي , الذي يعد ركيزة أساسية لضمان استمرارها وتطورها ,وكذا الحال مع الجزائر في بداية العهد العثماني .اذ عرفت تطورا وازدهارا في شتى الميادين , فالبنسبة للميدان الزراعي الذي كان يمثل معيشة غالبية السكان في الأرياف ,والذي بالانتعاش والتنوع في المحاصيل الزراعية فمثلا نذكر من بين أهم المنتوجات بالشرق الجزائري الحبوب التي تعتبر من أهم المحاصيل الزراعية ,وقد اشتهرت بها سهول عنابة وسطيف بجاية ومجانة ,نواحي وادي الزناتي قالمة ,اشتهرت نواحي الحضنة وجهات الأوراس بزراعة الحبوب الجافة الذرة,المناطق التلية الخصبة بزراعة الأرز[1] .

كما تنتج الأراضي المحيطة بالمدن الخضر والفواكه ,و المناطق الجبلية مختصة بإنتاج زيت الزيتون والتين ,واشتهرت منطقة الأطلس الصحراوي بإنتاج التمور وزراعة القطن وغيرها من المحاصيل الزراعية [2].

بالإضافة إلى توفر الثروة الحيوانية ,إذ اهتم المجتمع الجزائري بتربية الحيوانات وهي تختلف من منطقة إلى أخرى فكانت الأغنام والجمال منتشرة بكثرة في منطقة

---

[1] – فلة القشاعي ,النظام الضريبي بالريف القسنطيني اواخرالعهد العثماني (1771– 1837) رسالة ماجستير في التاريخ , إشراف ناصر الدين سعيدوني , جامعة الجزائر , 1989 – 1990 , ص 10 .

[2] – صالح عباد ,الجزائر خلال الحكم التركي (1514 – 1830) , دار هومة الجزائر , 2005 ,ص ص 335 , 336 .

الهضاب العليا والمنطقة التلية كانت متخصصة في تربية الأبقار,والماعز والخيول ,والبغال نجدها عند كل القبائل تقريبا,إلى جانب تربية الدواجن ,وخلايا النحل وللثروة الحيوانية أهمية كبيرة كونها مكملة للإنتاج الزراعي والحرفي[1] .

كما لا يقل النشاط الصناعي أهمية عن النشاط الزراعي ,حيث عرف بعض الانتعاش شمل بعض المهن والحرف , ونذكر من أهمها : صناعة البرانيس والزرابي والأغطية والأدوات الجلدية بمازونة ,ومعالجة الصوف والجلود, السروج , الجواهر بقسنطينة [2] .

وكذا الصناعات الخشبية التي كانت تعتمد أساسا على المواد الأولية الموجودة في البلاد ,كأخشاب الغابات المغروسة في مدن جيجل والقالة ,بجاية أغلبها من أشجار الفلين ,الصنوبر,كما اشتهرت أيضا بالصناعة المعدنية ,حيث توفرت الجزائر على مناجم الحديد ,الرصاص ,النحاس ,الفضة [3].

كانت بجاية تتوفر على الحديد وغيره من المواد اللازمة لصناعة السفن , وقبائل بني يني من أكثر القبائل اهتماما بالصناعة ,حيث اشتغلت بالمعادن فتصنع العربات والأدوات والخناجر,وبعض البنادق ,وكذا المجوهرات خاصة الفضية منها [4]. بالإضافة إلى الصناعات الحريرية كالشالات , العصائم , المناديل , الأحزمة , ونوع من العصائم والقماش الذي يطرز بالذهب ,وكذا صناعة أنواع رفيعة وجميلة من الحصائر التي كانت تشكل فراشا للأرضية تشبه السجاد [5].

---

[1] – ارزقي شويتام ,المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (1519 – 1830) رسالة دكتوراه ,تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (اشراف عمار بن خروف) الجزائر ,2005– 2006 . ص 217 .

[2] – حنفي هلايلي ,أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ط1 ,دار الهدى ,الجزائر 2008 ,ص 157 .

[3] – عمار عمورة ,الجزائر بوابة التاريخ ج1 , ط1 , دار المعرفة ,الجزائر , 2006 ,ص 247 .

[4] – صالح عباد , مرجع سابق ص 337 .

[5] – وليام شاكر , مذكرات وليام شاكر قنصل أمريكا في الجزائر (1816 – 1824) (تق ,تع ,اسماعيل العربي) , ش و ن ت , الجزائر , 1988 م , ص ص 93– 94 .

كما لا يقل الحديث عن أهمية التجارة بنوعيها الداخلية و الخارجية , التي كان لها الدور البارز في تطوير وازدهار الدولة مما ينعكس إيجابا بتوفير الأمن والاستقرار فالبنسبة للتجارة الداخلية : كانت تتم في الأسواق المحلية أو الجهوية وفي الحوانيت والمعارض السنوية , وتتناول كل ما يحتاج إليه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية , كانت أو مستوردة والتجار الذي يقومون بها في المدن ينظمون ضمن هيئات يشرف على كل واحد أمين ,يجمع الرسوم معروضة على كل واحدة ويسلمها للمصالح الإدارية [1].

بالنسبة للتجارة الخارجية : فالايالة الجزائرية في بداية الحكم العثماني كانت لها علاقات تجارية مع مختلف دول البحر الأبيض المتوسط ,إذ كانت تصدر لها المرجان والحبوب من قمح ,شعير,فول , حمص , الصوف , الجلود ,التمور, الأخشاب [2] والحوامض , الريش والحديد,الأغنام إلى البلاد الأوروبية[3] .

كانت الشموع والعسل من المواد النادرة التي يقبل الأوروبيون على استيرادها ولهذا بادرت حكومة الايالة الجزائرية آنذاك إلى احتكار تجارتها وإعطاء حق تصديرها لشركات أجنبية مثل الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية مقابل رسوم جمركية مرتفعة , وبذلك كان ميناء عنابة يصدر ما بين 300 إلى 400 قنطار من الشمع والعسل سنويا وهي نفس الكمية التي كانت تصدر من ميناء الجزائر آنذاك[4]. كما منحت الايالة الجزائرية لفرنسا حقوق واستغلال مثل تلك التي أعطيت لشركة " لنش" والمتعلقة باستغلال المرجان على الشواطئ البحرية لمنطقة الشرق الأوسط لامتداد حصن فرنسا[5].

---

[1] – محمد العربي الزبيري , التجارة الخارجية للشرق الجزائر , ش و ن ت , الجزائر د ت ن ص ص 64– 65 .

[2] – نفسه ص 80.

[3] – ابو القاسم سعد الله محاضرات في تاريخ الجزائر , المرجع السابق ص 150 .

[4] – ناصر الدين سعيدوني ,ورقات جزائرية ,دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر , ط2 ,دار البصائر .الجزائر , 2009 ,ص 467 .

[5] – وليد سنبسر, الجزائر في عهد باريس البحر (تع , تق : عبدالقادر زيادية) دار القصبة الجزائر,2006 ,ص93.

أما فيما يخص الخزينة فكانت مواردها متعددة ومتنوعة ,وأهمها النشاط البحري الذي عرف في تلك الفترة ازدهارا كبيرا , مما ساهم في إنعاش الخزينة ,حيث كانت الايالة الجزائرية تفرض ضرائب واتوات على مختلف الدول الاوروربية القوية المارة بسفنها بالبحر الأبيض المتوسط [1] .

إلى جانب الضرائب التي كان البايات يدفعونها لدايات الجزائر, وكان انتظامها من حيث عدد المرات قد ارتبط ببعد البايليكات من العاصمة , وعلى هذا الأساس فقد كان المبلغ الأقل هو الذي يطلب من باي التيطري أربعة وأربعة وأربعون ألف ريال بوجو لبيت المال وتدفع قسنطينة ووهران لمدينة الجزائر أكثر من 3000 دولار في كل سنة[2].

كما كانت هناك ضرائب أخرى تفرض كالحكر على الأراضي والعشور على الحبوب وضرائب التين والغرامات النقدية على القبائل البعيدة ,وكذا عوائد أراضي البايلك وممتلكاته المختلفة كالمزارع والاحواش والأراضي المؤجرة وأراضي الأوقاف[3] .

كما انتشرت ضرائب أخرى غير منتظمة كالمعونة التي كانت الخزينة تستفيد منها وهي ضريبة استثنائية تدفع قمحا أو شعيرا , تلتزم بتقديم المعونة كل قبائل الرعية دون استثناء , ضف إلى الغرامة وهي ضريبة يتم تحديدها في تاريخ معين على أساس مبدأ المسؤولية الجماعية ,وكذا ضريبة الخطية التي تدفع نقدا أو عينا للتفكير عن خطأ فردي أو جماعي , وعادة ما تفرض على الجماعات التي تلجا إلى حمل السلاح ضد غيرها [4].

---

[1] – وليد سنبسر, الجزائر في عهد باريس البحر (تع , تق : عبدالقادر زيادية) دار القصبة الجزائر ,2006 ,ص95.

[2] – نفسه ص ص 84– 85 .

[3] – محمد صالح العنتري ,تاريخ قسنطينة (نق , تع :يحيى بوعزيز) دار هومة , الجزائر , 2005 ص 36 .

[4] – ناصر الدين سعيدوني , الحياة الريفية باقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1791 – 1830) ,ط ,خ . البصائر . الجزائر , 2013 . ص ص 183– 184.

وان الضرائب جميعها كانت تمول الخزينة الجزائرية وعليه فان الاقتصاد الجزائري في أوائل العهد العثماني عرف رخاءا وانتعاشا في شتى الميادين مما انعكس إيجابا على البلاد فعم الأمن والاستقرار وبالتالي رفاهية المجتمع .

الفصل الأول

عرفت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني تغيرات من مختلف المجالات خاصة النشاط الاقتصادي وذلك لما له من أثار وانعكاسات على الأحداث السياسية والأوضاع الاجتماعية حيث ميز هذا النشاط عدة خصائص سنحاول التطرق لها من خلال استعراض بنية النشاط الزراعي وإبراز أهم الأنشطة الحرفية والمبادلات التجارية .

أولا – العوامل المساعدة في النشاط الزراعي

1-1 ملكية الأراضي:

تنقسم ملكية الأراضي في الجزائر إلى أنواع عديدة :

أ- الملكية الخاصة (الملك) :

تشهد أراضي الملك نمط عيش واستغلال زراعي أكثر منه رعوي يقوم على طرق الزراعة والعلاقات الأسرية المتبادلة بينهم يهدف إلى تنظيم المجتمع, والحفاظ على الملكية حيث تنقسم أراضي الملك من حيث الاستغلال إلى قطاعين : القطاع الأول يشمل الاحواش الموجودة بمتيجة والتي ترجع إلى الأسر العريقة لمدينة الجزائر بوقندورة بوهراوة ,حمدان خوجة ...الخ ,أما القطاع الثاني من أراضي الملك فتتمثل في قطع أراضي ذات مساحة صغيرة موزعة في شتى الجهات وتستغل هذه الأراضي في إنتاج الحبوب ,إضافة إلى البساتين الواقعة بنواحي المدن[1].

ب- ملكية الجماعة (العرش) :

هي الملكية المشاعة التي يستغلها كافة أفراد القبيلة كل حسب طاقته والمعروف بالسبقية في ناحية وهران وبالعرش في الجهات الوسطى والشرقية ,إذ كانت هذه الأراضي تقوم بدفع الضرائب ,وتقوم بالسلطة العثمانية بمنحها للقبائل التي تتحمل إيجارها أو تمنحها لفائدة قبائل المخزن ,أو موظفي البايلك[2].

وتنقسم ملكية الدولة إلى أربعة أقسام :

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني ,الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني ط,(1791– 1830) ط,خ البصائر,الجزائر ,2013 ص 202 .

[2] – توفيق دحماني ,الضرائب في الجزائر(1792–1865) دراسة مقارنة,أطروحة دكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر ,إشراف عمار بن خروف ,جامعة يوسف بن خدة 2007 –2008 ص 173.

القسم الأول: المعروف ببلاد البايلك التي تستغل في الاحواش ويشرف عليهم وكيل يعينه خوجة الخيل أو آغا العرب.

القسم الثاني : هو الذي يطلق عليه بلاد المخزن حيث تمنحها الأراضي مقابل خدمات عسكرية وفي حال عدم استجابة قبائل المخزن لهذه الشروط ترجع هذه الأراضي إلى حق الدولة .

القسم الثالث : وهو قسم يسمى العزل يتكون من قبائل الرعية التي تمنحها الدولة لها مقابل دفع حق الكراء أو القيام بخدمات معينة للدولة ,مثل حراسة قطعان مواشي البايلك وتربية الخيول البغال ,وجمع الحطب والعسل والزبدة ...الخ[1]

جـ – ملكية الدولة (البايلك) :

تعود هذه الأراضي إلى بيت المال باعتباره أساس للبايلك أو عصب حيوي تستند إليها حاجياتها وتعود كذلك للوريث الذي يحفظ حق الدولة حسب الشيعة الإسلامية, كانت هذه الأراضي في الأصل تعود إلى الملكيات الأسرية والإمارات ,لكن الاوجاق حولها إلى ملكية الدولة , ومنحها إلى قبائل المخزن أو منحها إلى كبار زعماء القبائل ,حيث يتم استغلال مساحات واسعة من الأراضي وضمها للبايلك أيضا حوالي 30 ألف إلى 40 ألف هكتار في سهل متيجة.[2]

د – أراضي الوقف :

هي الأراضي التي جبست للأنفاق على الأعمال الخيرية أو المؤسسات الخيرية ,ويمكن تصنيفها إلى ثلاث أصناف :الاحباس الخيرية التي تعود فوائدها إلى عامة المسلمين أو الاحباس الأهلية التي تقتصر على أفراد عائلة المحبس وأحفاده وأراضي الموات .[3]

[1] – ناصر الدين ,سعيدوني ,الحياة الريفية ...,مرجع سابق ص 211.

[2] – ناصر الدين ,سعيدوني ,الحياة الريفية ...,مرجع سابق ص 211.

[3] – ناصر الدين سعيدوني دراسات في الملكية العقارية ,المؤسسة الوطنية للكتاب ,الجزائر , د ت .ن , ص 84.

الحبس الأهالي :

حيث يقوم الواقف بحبس الأراضي ,بعد موته ولا ترجع مداخيل الأراضي الحبسية إلى المؤسسة الخيرية الدينية التي أسس لأجلها ,إلا بعد موت الواقف ولقد شهدت الجزائر أواخر العهد العثماني نسبة كبيرة من الأحباس ,خاصة في مدينة الجزائر,البليدة والقليعة,شرشال التي تضم اغلب الأراضي الزراعية بالفحوص [1].

الحبس العام أو الخيري :

متمثلة في أراضي الحبس المخصصة للأعمال الخيرية تبعا لما يقرره المذهب المالكي ومن أهم الأعمال الخيرية صيانة المباني العامة والدينية حيث تلحق أراضي الاحباس بالمؤسسات الخيرية والدينية الموجودة بمدينة الجزائر,وما جاورها ومن أهم المؤسسات نذكر مؤسسة الحرمين الشريفين والمساجد الملكية والجامع الأعظم والمساجد الحنفية التابعة لمؤسسة سبل الخيرات .[2]

ارضي الموات :

وهي الأراضي التي تركت بدون استغلال ,أو الأراضي الغير صالحة للفلاحة ورغم الإمكانيات لامتلاكها والانتفاع بها ,ألا أن الأهالي لم يقبلوا على استغلالها لا سيما في أواخر العهد العثماني ,حيث تحول الكثير من أفراد القبائل من ممارسة فلاحية إلى امتهان حرفة الرعي [3].

وبما أن أراضي العرش ذات طابع عمومي,أي أنها ملك الجماعة أو فرقة أو قبيلة وليس الأسرة سوى حق انتفاع وهذا ما جعل الأراضي المشاعة لا تخضع لعمليات البيع أو الشراء أو الوراثة ,حيث أقرت أحكام الشريعة الإسلامية من حرمان المرأة للميراث في حدود مجال استغلال الأراضي ,فكل أسرة على حسب العادات والتقاليد وفي حالة تدخل الأسرة في استغلال الأراضي ,يفرض توسيع رقعتها فهنا تبدأ منازعات بين القبائل والأسر مثل قبيل قرفة التي تنازعت مع قبيلة زناتية المجاورة لها ولهذا تم تحديد مجال الأرض و

[1] – ناصر الدين ,سعيدوني ,الحياة الريفية ...,مرجع سابق ص 212.

[2] – المرجع نفسه ص 112.

[3] – ناصر الدين سعيدوني دراسات في الملكية ومرجع سابق ص 86.

الأعراش مثل قبيلة نمامشة, وخمساتة ,وحركاتة هذه الأعراش ظلت تحافظ على نظام الملكية الجماعية المشاعة للأراضي [1].

2-1 – المناخ

يعد المناخ من العوامل المهمة التي تؤثر على المحاصيل الزراعية ,فتنوع المحاصيل الزراعية هو نتيجة فعلية لاختلاف المناخ وتنوعه حيث أن هنالك محاصيل زراعية تحتاج الى درجة حرارة عالية في زراعتها ,وهناك محاصيل زراعية تعتمد على كميات كبيرة من الماء.

تقع بلاد الجزائر في المنطقة المعتدلة الدافئة ,فهي تنحصر بين البحر الأبيض المتوسط شمالا والصحراء الكبرى جنوبا ,في هذا المجال يتجاوز مناخان متباينان من الشمال والجنوب وهما :

مناخ البحر الأبيض المتوسط (المناخ المتوسطي): الذي يغطي شمال سلسلة الأطلس التلي ,ويتميز بارتفاع الحرارة والجفاف صيفا[2],وبالبرودة والمطر شتاء ,وفي بعض الأحيان تتساقط الثلوج خاصة في المرتفعات وتهطل إمطار غزيرة , وكانت تستمر حالة اضطرابات جوية في بعض المناطق كتلمسان لفترة طويلة تتجاوز فصل الشتاء إلى فصل الربيع [3].

المناخ الصحراوي: يشمل ما تبقى من البلاد جنوب سلسلة الأطلس الصحراوي ,وهو يتميز بالحرارة المرتفعة صيفا والمنخفضة شتاء,أما الأمطار فهي قليلة إلى نادرة ,في بعض الأحيان تكون فجائية ,فتتلف الزرع وتمحق الضرع .[4]

---

[1] – فلة القشاعي ,النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771 – 1873) رسالة ماجستير ,غير منشورة في التاريخ الحديث ,إشراف ناصر الدين سعيدوني ,جامعة الجزائر 1989 – 1990 , ص ص 105- 106 .

[2] – جودت عبدالكريم يوسف ,الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين 3 و4 هـ (9 – 10 م) ,ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ,د ,ت ,ص 26

[3] – ابن ابي دينار القيرواني ,المؤنس في اختبار افريقية وتونس ,تحقيق محمد شهام ,المكتبة العتيقة ,تونس,ط 2 1967. ص 19.

[4] – البلوي خالد بن عيسى ,تاج المفرق في تحلية علماء الشرق (الرجلة الحجازية) تحقيق الحسن بن محمد السائح ,المحمدية,المغرب,ص 153.

3-1 سياسة نظام الحكم في المجال الفلاحي :

كانت الخزينة الجزائرية تعاني من نقص مواردها المالية مما دفع بالسلطة الحاكمة إلى الاعتماد على الموارد الضريبية ,وبذلك اشتدت قبضة البايات داخل البلاد باخضاع الجماعات الفلاحية عن طريق الحملات العسكرية ,ولم يؤخذ بعين الاعتبار وضعية الفلاحين ولا الظروف الطبيعية وما يهمهم هو نوعية الملكية وما عليها من متطلبات للخزينة وحاجة الموظفين ,مما زاد بؤس وشقاء الفلاحين ,وأصبح النظام الجبائي بوتقة للكثير من المفاسد و مشاكل الزراعة والفلاحين من مصادرات ونهب [1].

وقد مست هذا القطاع العديد من المظالم ,حالت دون تطوره بل وانصرف الفلاحون عن فلاحتهم واهتموا فقط بتربية المواشي وذلك لسهولة الفرار بها في وجوه الجباة ,حيث أن استقرارهم وخدمتهم للأرض يعرضهم للوقوع بين أيدي الجباة, لهذا عمل الفلاحون والقبائل الفلاحية على ترك أراضيهم والفرار إلى الأراضي البعيدة في الصحراء والوعرة أو المدن ,والاعتماد على الترحال والابتعاد عن الأماكن التي كانت تطالها سلطة البايلك وبذلك توسعت أراضي البايلك وفي المقابل تناقصت الأراضي الزراعية[2] .

وتعتمد الفلاحة على القبائل وهذه الأخيرة تنقسم حسب علاقتها مع السلطة فمنها القبائل الرعية الفلاحية وهي خاضعة للسلطة العثمانية وتخضع تحت سيطرة قبائل المخزن أو القبائل المتعاونة معها والقريبة من مراكز الحاميات لهذا اجبرت عن دفع الضرائب المفروضة عليها عنوة [3],ويذكر في هذا السياق حمدان خوجة "...مهنتهم كلها الفلاحة ومسكنهم تحت الخيام للأهمية التي يولونها للزراعة...ويدفعون طواعية الضريبة لرئيس الايالة "[4].

---

[1] – سعاد عقاد :الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر 1519– 1830 م دار السلطان أنموذجا ,رسالة ماجيستير ,تخصص التاريخ الحديث والمعاصر ,قسم التاريخ وعلم الآثار ,كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ,جامعة وهران .2013 – 2014 ص 124.

[2] – سيمون بفايفر :مذكرات جزائرية تشبه الاحتلال ,ترجمة : أبو العبيد دودو ,دار هومة للنشر والتوزيع ,الجزائر ,1998 ,ص 137 .

[3] – سعاد عقاد ,المرجع السابق ,ص 36 .

[4] – حمدان عثمان خوجة :مصدر سابق ص 64 .

كما تعرضت قبائل الرعية إلى الاضطهاد والإكراه والاستغلال المستمر من طرف رجال البايلك وفرسان المخزن ,ووقعت على كاهلها العديد من الضرائب ,مما أدى بها إلى بيع محاصيلها الزراعية بأسعار زهيدة ,كما منع عنها الاتصال بالقبائل المعادية للبايلك ,وحضر عنها شراء البنادق والبارود [1].

وكان لتأثير الثورات والاضطرابات الداخلية اثر على القطاع الزراعي والتعاملات بين الجنوب والشمال مما أدى إلى تراجع الإنتاج وبالتالي تراجع الحالة الاقتصادية ,وأرغم الفلاحين على وقف نشاطهم الفلاحي وذلك لعدم توفر الأمن في المناطق الزراعية[2] .

أما في بعض المناطق الفلاحية فقد ازدهرت الفلاحة وتطورت , فلولا تلك الضرائب التي نتجت عن السياسة الضريبية وأدت بذلك إلى تناقص مداخيل البلاد من الواردات على القطاعات الاقتصادية حيث قامت الدولة برفع قيمة الضرائب على القطاع الفلاحي والقيام بإجراءات لتعويض ما تعانيه من نقص في مواردها الخارجية أو الداخلية,وأصبح الفلاحون يدفعون أضعاف المبالغ التي يحصلون عليها من ممارساتهم للأعمال الزراعية هذا ما تركهم للتخلي عن الفلاحة والتخلي عنها واللجوء إلى الرعي وتربية المواشي ,هذا الوضع أدى إلى انتشار الفقر وبور الأراضي الخصبة وبقائها دون الاستفادة منها ,بالإضافة إلى لجوء الفلاحين ليس كثرة الضرائب بل يعود إلى طبيعة هذه المهنة التي تلائم الفلاحين وبعثهم عن الكلأ بالإضافة إلى الظروف الطبيعية وسنوات القحط أو وفرة الإنتاج واستقرارها للحرث والحصاد في سنوات الوفرة [3]. كما أن هذه الضرائب في بعض الأحيان لم تكن تؤثر على الفلاحين ,بل أن ما زاد في تأثيرها هم القائمين عليها وعلى إدارتها وفساد طبائعهم وظهور الفساد الإداري في جباية الضرائب خاصة في أواخر العهد العثماني في الجزائر وممارساتهم في سنوات القحط ,فقدمت الإدارة العثمانية العديد من التسهيلات التي تسخر للأفراد والجماعات من قبائل الرعية في حرث أراضي البايلك

---

[1] – احمد بن الهطال التلمساني :رحلة محمد الكبيرباي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي ,تحقيق وتقديم , محمد بن عبدالكريم ,عالم الكتب ,القاهرة 2004 ,ص 50.

[2] – محمد صالح العنتري :مجاعات قسنطينة : تق, تح : رابح بونار,الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ,الجزائر 1991 ,ص28.

[3] – محمد صالح العنتري ,مصدر سابق ص 29 .

وزراعتها وحصدها بنظام بتلاؤم مع طبيعة القبائل وهو نظام الخماسة أو التويزة ,وقد ساعد هذا النظام في استغلال الرعية لا حواشها الخاصة والاعتناء بالقطعان من مواشي وجمال ,وتزويد الإدارة العثمانية الخماسين بالثيران والبذور وتأخذ في المقابل خمس الإنتاج على كل جابدة , لكن الخماسين لم ينفعهم هذا في شيء فنجدهم يعيشون مع عائلاتهم في اكواخ قرب المزارع حيث تذكر المصادر أن الفلاحين في سهل متيجة ليس لهم مورد غير التسبيقات التي تعطى لهم من الجزائريين مقابل الاعتناء بمزارعهم وقطعانهم , وما يبيعونه من حليب في مدينة الجزائر.[1]

ثانيا : الإنتاج الزراعي

1 – المنتوجات الفلاحية :

لقد عرفت الزراعة الجزائرية في أواخر العهد العثماني مجموعة من المحاصيل الزراعية وتعددت مع تعدد المناطق من مختلف الجهات إذ مثلت الزراعة المورد الأساسي لتلبية حاجات غالبية السكان .

كان المجتمع الجزائري في العهد العثماني مجتمعا فلاحيا ,إذ قدرت نسبة سكان الريف بأكثر من 90 % ذلك أن العائلة كانت تشكل النواة الإنتاجية والاستهلاكية في نفس الوقت ,فالأساس هو الإنتاج من اجل تلبية حاجات الأفراد أما السوق فتأتي في المرتبة الثانية بعد تحقيق الفائض والحصول على منتوجات زراعية ,حيث تختص بعض الأراضي في الإنتاج الذي يكون موجه أساسا للسوق ,كما هو موجود في فحص مدينة الجزائر والأراضي المحيطة بالمدن التي تنتج الخضر والفواكه كالمناطق الجبلية حيث اشتغل سكان الأرياف لمدينة الجزائر بإنتاج العنب [2].

كانت السلطة تسمح للأفراد باشتراء العنب وصناعة الخمر,كما كانت هذه المناطق الجبلية والسهلية منتجة لزيت الزيتون ,والتين الذي يجفف ويباع في مختلف جهات البلاد ويصدر الزيت إلى الخارج,كما تميزت المناطق الجبلية أيضا بزراعة الأشجار المثمرة

[1] – حمدان بن عثمان خوجة , مصدر سابق ص 87 .

[2] – صالح عباد ,الجزائر خلال الحكم التركي (1514 – 1830) ,دار هومة ,الجزائر ,2005 ,ص ص 335, 336 .

وكانت فحوص مدينة الجزائر أكثرها مساحة وأوفرها إنتاجا ضمت حوالي 20000 ألف ما بين بستان ومزرعة كما تلحق بها 1600 حوش بسهل متيجة الخصب [1].

وقد انتشرت زراعة الحبوب بأراضي البايلك ,بسهول متيجة سواء في المناطق الداخلية ,أو السهول الساحلية ,وسهول حمزة ,وبني سليمان ,بني يعقوب بالتيطري , و بأحواش البايلك التي كانت تخصص في غالبها لزراعة الحبوب لكونها من أخصب الأراضي وأوفرها إنتاجا , وكان يتم الاحتفاظ بالحبوب لسنوات متعددة دون أن يلحقها ضرر,وذلك بوضعها في مطامير بعيدة عن الهواء والرطوبة [2].

كما اختصت أيضا نواحي غريس ,وهران ,مجانة وقسنطينة بإنتاج الحبوب الذي يعد محصولا أساسيا موجه للاستهلاك الداخلي ,وكذا التصدير الخارجي ولهذا عمل البايلك على بسط السيطرة على أراضي الحبوب ,حتى صارت أملاك الدولة بضواحي مدينة قسنطينة ووهران تغطي حوالي أربعة وثمانين ألف هكتار عشية الاحتلال [3].

كما اهتم سكان الجنوب الأطلس الصحراوي بإنتاج التمور ,الحرير في القليعة وشرشال عن طريق أسلوب تربية دودة القز بالإضافة إلى إدخال العناب ,التي اشتهرت عنابة بإنتاجه واختصت منطقة مليانة بإنتاج الأرز ,وكذلك وادي مينا أواخر القرن 18 حيث بلغ إنتاجه في المنطقتين ما بين 5 ألاف و6 ألاف قنطار وكانت هذه الكميات تفي حاجات البلاد [4].

أما فيما يخص سهل وهران فهو آخر كان صالح للزراع , ولكن رغم اتساع مساحته وأراضيه الخصبة إلا انه لم يكن مستغلا بطريقة امثل نظرا للحروب ,الذي كان ميدانا لها فبعد هزيمة الاسبان حلت قبائل الدوائر ,الزمالة التي كانت متحالفة مع الحكم العثماني ,محل القبائل التي كانت تتعامل مع الاسبان وبذلك بسطت قبائل الدوائر والزمالة (قبائل المخزن) سيطرتها على بقية القبائل في منطقة وهران ,فرغم جودة الأراضي سهل وهران

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني ,النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792 – 1830) ط2 ,الكؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ,1985 , ص 32 .

[2] – حمدان بن عثمان خوجة ,المرآة (تق ,تع ,تح , محمد العربي الزبيري) ط2 ,الجزائر, 1982 ص 37 .

[3] – ناصر الدين سعيدوني ,النظام المالي للجزائر ...., مرجع سابق ص 32 .

[4] – صالح عباد , مرجع سابق ص 336 .

,إلا أنهم لم يعتنوا به حيث أصبح مغطى بالأعشاب الطفيلية والأشجار الغير مثمرة ,ولم ينتجوا فيه إلا القليل من القمح والشعير وكانت الدولة تملك منه حوالي 78 ألف هكتار وكانت المناطق الساحلية تنتج الشمع [1].

في حين أن الثروة الغابية توفرت في أراضي الجزائر الشمالية ,فهي الفترة العثمانية كانت مكسوة بالغابات الكثيفة غير أنها لم تعد كذلك في نهاية القرن 18 م إذ أزيل قسم كبير منها وذلك نتيجة الاستغلال المفرط للثروة الخشبية وكذا انتشار الحياة الرعوية فيها [2].

وقد أصبحت منطقة الهضاب العليا الشرقية جرداء ,ضف إلى ذلك منطقة الساحل المجاورة لمدينة الجزائر التي قطعت شجارها بطلب من السلطة لإنشاء خمسين سفينة , كما تعرضت لاجتياح قطعان البدو ,بحيث أصبحت غير صالحة باعتبارها منطقة أعشاب طفيلية وأشجار غير مثمرة ,أما بالنسبة للمناطق الشرقية فشهدت نفس الظروف ,فغابات عنابة والقالة وبني صالح ,كانت مستغل من طرف الانجليز مقابل 200 ألف فرنك حتى سنة 1817 م ,كما اشتغل الأتراك في غابات مناطق جرجرة والبابور ,بعدما سمح لهم بذلك الرؤساء المحليين ,كل هذه الأوضاع عملت على تقليص مساحة الغابات الجزائرية وتدعيم الرعي[3].

إن الفلاحة الجزائرية كانت تعاني من عدة معوقات ومشاكل حالت دون تطورها وازدهارها وتتمثل هذه الصعوبات في : الوسائل البدائية المستعملة لخدمة الأرض ,التي لم تسعى السلطة لتطويرها ,بالإضافة إلى عدم استصلاح الأراضي من المستنقعات كسهل متيجة الذي يعتبر منطقة غير صحية لانتشار حمى المستنقعات به ضف إلى الأوضاع المزرية التي كان يعيشها الفلاح الجزائري ,حيث كان معرض للحملات العسكرية ,إضافة إلى الظروف الطبيعة الصعبة المتمثلة في : الجفاف , الفياضانات ,الأوبئة وهلاك المزارعين هذا ما جعل الإنتاج يتذبذب من سنة إلى أخرى[4].

---

[1] – ابو القاسم سعدالله,محاضرات في تاريخ الجزائر ط2 الجزائر, 1982 ,ص 151 .

[2] – ناصر الدين سعيدوني ,النظام المالي للجزائر ...., مرجع سابق ص 32 .

[3] – ناصر الدين سعيدوني ,النظام المالي للجزائر ...., مرجع سابق ص 32 .

[4] – فلة القشاعي ,مرجع سابق ص 12 .

2- الثروة الحيوانية

تعتبر الثروة الحيوانية من أهم الأنشطة التي مارسها سكان منطقة الأرياف باعتبارها ضرورية لسد حاجياتهم ,وهي مكملة للنشاط الزراعي ,سواء في المناطق الشمالية أو الجنوبية .

من أهم هذه الحيوانات نذكر : تربية المواشي في المناطق الرعوية ,والهدف منها سد حاجات السكان ,وطلب البياليك ومن بين أهم المناطق المخصصة لتربية المواشي هي الأحواش الموجودة بمتيجة ,التي تحتوي على 60 إلى 80 زوجا لقطيع واحد وهذا راجع إلى الإمكانيات الكبيرة التي تحتويها من مخازن الأعلاف .[1]

تمثلت قطعان البقر ما بين 70 إلى 80 رأس , وقطعان الغنم ما بين 150 – 200 رأس وكانت هذه المواشي بحوزة الجماعات ,أو يسلمها البياليك لمجموعة من الأفراد المتواجدة في القبائل العزل , من اجل الاستفادة منها , وذلك بتوفير الحليب و الزبدة لمدينة الجزائر وفي أيام الشتاء ,تجمع القطعان في مكان واحد يسمى الأحواش[2].

بالإضافة إلى تربية الماعز , والخيول إلى جانب تربية النحل التي كانت تدر العسل كان يستفيد منها السكان من لحومها وأصوافها وجلودها حيث كانت تصدر الجزائر إلى الخارج حوالي 20- 25 ألف قطعة جلدية , و7- 8 ألاف قنطار من الصوف , أغلبيتها كانت مستوردة من عنابة, كما أن عدد من المماليك الإفريقية المجاورة للجزائر جنوب الصحراء استفادت من هذه الأصواف , وذلك بشراء حوالي 1000 قنطار من الصوف .

تضم النمامشة 116 ألف ماشية ,والحراكتة 93 ألف ,أولاد عطية 16 ألف ماشية, وغيرها من المناطق الأخرى [3].

وعليه يعتبر النشاط الزراعي احد الركائز الهامة للاقتصاد الجزائري باعتبارها نشاط حيوي لدى السكان فهي تمثل ضرورة لتلبية حاجياتهم اليومية من جهة ودفع الاقتصاد نحو النمو من جهة أخرى

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني ,النظام المالي للجزائر ...., مرجع سابق ص 206 .

[2] – المرجع نفسه ,ص 207 .

[3] – ارزقي شويتام ,نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره ,ط1 ,دار الكتاب العربي 2011. ص 59 .

3- إسهامات الإنتاج الزراعي في اقتصاد الايالة

3-1- الضرائب

3-2 الزكاة : كانت هذه الضريبة في الجزائر أثناء التواجد العثماني تأخذ على رؤوس المواشي كل سنة لفائدة البايك باعتبارها تعود الى بيت مل المسلمين ,وهي رأس من الغنم عن كل 100 رأس من الغنم والماعز ورأس من البقر عن 30 رأسا من البقر وجملا واحدا إذا وصل 40 رأسا , ثم أصبحت تخضع لقدرة وإمكانيات أصحاب القطيع , فلا يلتزم بالنسبة ولا يؤخذ بالنصاب ,وقد توسع فيها متولوا الجباية بحيث أصبحت تأخذ من كل ما يوفره القطيع من صوف وزبدة و جلود .[1]وألحقت بها بعض المنتوجات النوعية وتوجب دفع 30 % من الربح المحصل عليه من إنتاج الصوف والعسل والشمع والتمر ولا تطبق ضريبة الزكاة على الخيل والبغال والحمير[2].ومع توسع ضريبة الزكاة أصبحت تعرف بأسماء أخرى أو بأسماء المواد الأولية التي تؤخذ منها مما جعلها تدمج في مطالبها بجبايات أخرى في بعض الجهات والمناطق ,وقد حافظت الزكاة على طبيعتها من حيث إنها تأخذ من الثروة الحيوانية ولكن عرفت تجاوزات في الأحكام في النص الحر لأحكام الشريعة بالنسبة لمقاديرها .

كما اعتبرت الزكاة مورد هام للإدارة العثمانية بالجزائر ووفرت مداخيل جد معتبرة سواء كانت عينية أو نقدية , فمثلا بايلك التيطري يقدم سنويا حوالي 4050 رأس غنم و220 رأس ماعز 766 رأس بقر ,375 رأس جمل,12450 جزة صوف هذه التقديرات حسب الإحصائيات الفرنسية في بداية الاحتلال الفرنسي 1830 م[3].

3-3 العشور :

هي ضريبة شرعية وتؤخذ على المنتوج الزراعي غير أن نصابها في فترة التواجد العثماني لم يعد يلتزم فيه بالنسبة المحددة شرعا,وهي عشر الإنتاج ,بل خضعت لتقديرات

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني ,الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع , الجزائر ,2013 .ص 154.

[2] – ناصر الدين سعيدوني : الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1791 – 1830) ,دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع , الجزائر .2013 . ص ص 180-181.

[3] – ناصر الدين سعيدوني ,الملكية والجباية في الجزائر, مرجع سابق ص155.

مساحة الأرض المزروعة ,بغض النظر على كمية الإنتاج المحصل عليه ,فاعتمدت على المحاريث والتي تعرف بالزويجات أو الجابدات ,ويعود عدم الالتزام بالعشر إلى تغير الظروف الطبيعية حيث تغيرت معها الظروف الاقتصادية والمناطق والجهات ,فأحيانا ترتفع إلى أكثر من عشر المحصول ,وفي بعض الصاحيان تنخفض إلى ثمن المحصول ,ففي بايلك دار السلطان تقدر ضريبة العشور بسدس الإنتاج بحيث يؤخذ على كل زويجة 60 صاع من القمح والشعير وشبكة أو شبكتين من التبن أو دفع بوجو واحد , وهذه التقديرات التي تكون من اختصاص قائد العشور أو خوجة المعونة ا كاتب مخزن الزرع والذي يتولى توفير المخازن ف المدن أو المراكز المؤقتة في الأرياف لتخزين العشور [1] , وقد تؤخذ في مجملها نقدا عند الضرورة غير ان المتعاون عليه في تحديد مقدار ضريبة العشور بصاع من القمح أو الشعير وحمولة من التين مع مساهمة نقدية حسب أوضاع الفلاحين وعلاقتهم بالسلطة وموظفيها,وأصبحت عند بعض القبائل اقرب إلى الضريبة الجزافية منه إلى المحددة [2].

وهذه الاراضي التي تدفع هذه الضريبة لا سقي بالآلة ,اما التي تسقى بالالة فيدفع ماليكها نصف العشور ,لكن الادارة العثمانية كانت تطبق العرف المعمول به وكانت كمية المحصول المأخوذة كعشور على الأراضي الزراعية التي تحدد بالزويجات دون اعتبار لكمية الحصاد ,ويتولى مراقبة وتقدير هذه الضرائب قائد العشور وخوجة المعونة وكاتب نخزن الزرع وقد كانت ضريبة العشور من تقديرها إلى جبايتها تخضع لمراقبة إدارة البايلك [3].

ظلت ضريبة العشور من أهم مورد خزينة البايلك والتي تدر بنسبة كبيرة من عائدات الضرائب المفروضة على البايلك بما فيها دار السلطان وبايلك الغرب والتيطري والشرق ,حيث كانت تقدم عائداتها للخزينة في شكل ضريبة فصلية بالدنوش الصغرى ,وضريبة سنوية تعرف بالدنوش الكبرى ,وأحصيت الضرائب الفصلية السنوية لأوطان

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني ,النظام المالي , مرجع سابق ص 84.

[2] – ناصر الدين سعيدوني ,الملكية والجباية في الجزائر, مرجع سابق ص155.

[3] – فاطمة الزهراء سيدهم : " موارد ابالة الجزائر في مطلع القرن 19 " دورية كان التاريخية العدد 13 ,دار الناشري ,الكويت 2011 , ص ص 21, 22 .

والسلطان مثلا حسب ماهو مسجل في دفاتر او سجلات البايلك لعام 1822 م بـ 48690 كيلة من القمح , والتي قدرت نقدا بـ : 146070 ريال بوجو (271690 فرنكا) والشعير بـ 48690 كيلـة مـا قيمتهـا النقديـة 73035 ريـال بوجـو (131460 فرنـك) يـوفر لمخـازن البايلك كل سنة 20.762 قبسة من الشعير والقمح ,اما في بداية الاحتلال الفرنسي فقدرت بـ :200000 كيلـة حـوالي 90000 كنتـال بقيمـة اجماليـة محـددة بـ 858406.06 فرنـك ,هذه التقديرات معرضـة للزيـادة والنقصـان وتتفاوت حسب كل بايك وحسب كل الظـروف الطبيعية ,ويذكر حمدان خوجة في تقديراته التي اعطت وحددت قيمة العشور بـ 900000 بوجو حوالي 50000 فرنك وفي بايك التيطري فضريبة العشور تفرض على 850 جابدة حـوالي 8500 هكتـار وقيمـة العشـور تقـدر بـ 170000 كنتـال مـن القمـح والشـعير ,هذه التقـديرات اعتمـد عليهـا جـانتي دوبوسـي ,كمـا ان وثـائق أخـرى قـدرت ضـريبة العشـور بـ 16875 صـاع مـن الحبـوب (قمـح وشـعير) مـن مجمـوع إنتـاج الأراضـي العشـرية البالغـة 16850 صـاع [1],ويعتبـر بايلـك الشـرق أهـم البايلكـات مـن حيـث عائـدات العشـور وترجـع اهميته إلى المساحة الشاسعة وتلك أراضيه الزراعية كانت ملكيات خاصة تخضع للنظام الجبائي ,وبذلك مداخيل العشور ببايلك التيطري تقدر سنويا 1.330 حمولة جمل[2] **4- المصادرات**

4-1 المحلات :

كانـت المحـلات تتـولى جبايـة أمـوال الزكـاة وغيرهـا مـن أنـواع الضـرائب مـن القرى والقبائل وبتحمل الأهالي نفقات إطعامها ومصاريفها[3], وهذا لا يعني ان كل الأهالي تتحمل نفقاتها بل كانت هناك من القبائل من لا تدفع الضرائب ,وتعتبر المحلة من أهم المؤسسات الإداريـة أو الرئيسية فـي تـأمين وجبايـة الضـرائب .كانـت المحلـة فـي الجزائـر ابـان التواجد العثماني تعمل على مبدأ الإقطاع الحربي حيث يتحصل بايات السناجق من الباشا على فـرق عسـكرية بتـراوح عـدد أفرادهـا إلـى 600 انكشـاري ,يقومـون بحمـلات عسـكرية فـي

[1] – – ناصر الدين سعيدوني ,الملكية والجباية في الجزائر, مرجع سابق ص ص 160 – 163.

[2] – ناصر الدين سعيدوني ,النظام المالي , مرجع سابق ص 84.

[3] – عبدالمنعم ابراهيم الجميعي :موسوعة الثقافة التاريخية والحضارية ,الدولة العثمانية والمغرب العربي ,العدد 12 ,دار الفكر العربي ,القاهرة ,2008 ,ص21 .

المناطق التي تطالها سلطة الباي والتي لم تصلها للحصول على الضريبة فيحصلون على أموال طائلة منها ما يأخذه الباشا وقائد المحلة والباقي من الغنائم فهو يحق لهم الاحتفاظ به .

كما كان للداي الحق في تأسيس المحلة وتعيين وتسجيل الجنود الملزمين بأداء المهام داخل المحلة ويساعده في ذلك كاتبه الأول ,ويقوم بتزويد المحلة بالعتاد العسكري والمؤونة والذخيرة وغيرها ,أما مصاريف المحلة فتقتطع من أجور الجنود المسجلين فيها ,ويوكل لكل محلة موظفين ماليين من مسؤولي الخزينة وجباة الضرائب [1].وقد كانت القبائل العاصية التي يشن عليها الحملات في بايلك الشرق مثلا في حملة عهد المملوك لباي قسنطينة عام 1818 م على أمراء بني جلاب في تقرت حصلت المحلة على 10000 ريالا بسيطا ونتج عنها تدمير 200 نخلة ,كما كانت هناك حملة شاكر سنة 1807 على النمامشة الذين فروا وانتقم الباي من قبائل سيدي عبيد ,وحملة أخرى على النمامشة من الباي إبراهيم بن علي سنة 1822 م لرفضهم دفع الضرائب وقد نتج عن هذه الحملة الحصول على 40 ألف رأس من الغنم .

أما في بايلك التيطري فقد قام بايها مصطفى بومرزاق في سنة 1825 م بمساعدة حوالي 4500 فارس مخزني من الاستيلاء على 10700 جمل ,بيعت في مكان الاستحواذ عليها لقبائل القوم المخالفة ,كما احضر 120 من أعيان قبيلة الأربعاء كرهائن ونفس المصير تعرضت له قبائل أولاد مختار الشراقة في نفس السنة ومن قبل نفس الداي حيث غنم منهم بمساعدة المخزن على 500 جمل و 4000 خروف .

وقد تواجه المحلة أثناء خروجها لجباية الضرائب العديد من الصعوبات فمثلا في بايلك الشرق وعند قبائل واد الصومام تستعين المحلة بها رغم ما يقدم لها من دعم هذه الصعوبات تقلل الضرائب المستخلصة نظرا لافتقار هذه الأراضي [2].

---

[1] – عمر حرفوش:الإدارة الجزائرية في العهد العثماني الإدارة المركزية نموذجا ,رسالة الماجستير ,تخصص تاريخ الحديث ,كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ,قسم لتاريخ ,جامعة الجزائر 2008 – 2009 ص ص 54 ,55 .

[2] – توفيق دحماني ,الضرائب في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي 1792– 1865 دراسة مقارنة ,أطروحة الدكتوراه ,تاريخ الحديث المعاصر ,قسم التاريخ ,كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية 'جامعة يوسف بن خدة ,الجزائر ,2007 – 2008 ص ص 227– 228 .

4-2 رحلة الدنوش :

تعتبر رحلة الدنوش من التنظيمات العثمانية المستحدثة ,فهذه رحلة لم تعرفها الجزائر في الفترات السابقة ,وكان مطبقا على البايات وقادة المناطق ,هذا النظام اختصت به الجزائر على غرار باقي الايالات العثمانية الأخرى [1].

تساهم في رحلة الدنوش بايلك الشرق وبايلك الغرب والتيطري إضافة إلى قيادة السباو وبايلك دار السلطان بمقادير معتبرة من الأموال والثروات ,وكانت هذه الأموال منها ما يؤخذ إلى خزينة الدولة ومنها من يأخذه من موظفي البايلك وهي في شكل هدايا وترضيات عينية ونقدية وتسلم في مواعيد محددة وحسب طرق متعارف عليها ,ويتكفل الباي شخصيا بتقديمها مرة كل 03 سنوات وهي تعرف بالددنوس ,ويقوم خليفة الباي بتقديمها في فصلي الربيع والخريف ,ويطلق عليها لفظ لدنوش الصغرى أو العوائد[2] .

ونجد استعداد البايات لمراسيم الدنوش فمنهم احمد باي حيث يستعد مع حاشيته لحمل الدنوش والعوائد للجزائر ومعه 300 فارس من القبائل الحليفة وهو على رأس قافلة الدنوش وتتكون من 80 بقلا محملة بالنقود وأنواع المصنوعات من حياك رفيعة وبرانيس بيضاء وسوداء وجلود فلالي وأقمشة الصوف ,وقطع الحرير والاحذية والسروج ,وقناني العنبر والعطور ,إضافة إلى العبيد وقطعان الخيول والبغال والجمال والمواشي ومواد من الشمع والعسل والزبدة والأرز والزيتون والكسكس[3] .

كانت كل الضرائب التي يتم جبايتها مهما اختلفت نوعها وطريقة جمعها فإنها كل تصب في خزينة البايلك ويسهر البايات بدورهم على ايداعها في خزينة الدولة سواء عن طريق رحلة الدنوش الكبرى التي يقوم بها البايات كل ثلاث سنوات ,أو عن طريق رحلة الدنوش الصغرى التي يقوم بها الحلفاء كل ستة أشهر[4].

تعتبر رحلة الدنوش الصغرى (دنوش الخليفة) عن رمزية الولاء والتبعية وطاعة الخليفة والقياد وشيوخ القبائل للباي مما يدعم المركزية الإقليمية .

---

[1] – توفيق دحماني : مرجع سابق ص 231.

[2] – ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792– 1830 ,المرجع سابق ,ص 94.

[3] – ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي , مرجع سابق ص ص 95– 96 .

[4] – توفيق دحماني : الضرائب في الجزائر, مرجع سابق ص 239– 240 .

يتصدر بايلك الشرق في قيمة الدنوش وكميتها ,ويليه بايلك التيطري وقيادة السباو, ودار السلطان التي تصد خزينة البايلك إلا بموارد قليلة وسنكتشفه من حلال المصادر في الجدول التالي [1]:

المصادر المعتمدة	دنوش بايلك الشرق	دنوش بايلك الغرب	دنوش بايلك التيطري	دنوش بايلك دار السلطان	المجموع
ديبوا تانفيل 1809 م					230.00 فرنك مع تقديم الهدايا
شالير 1822 م	60.000 دولار اسباني	75.000 دولار اسباني	4.000 دولار اسباني	16.000 دولار اسباني	155.000 دولار اسباني
جيراردان 1830 م	294.150 فرنك	302.482.50 فرنك			

جدول يوضح " قيمة الدنوش التي يقدمها كل بايلك من بيالك الجزائر" الباحث بتصرف

[1] – ناصر الدين سعيدوني :النظام المالي , مرجع سابق ص ص 95– 96 .

الفصل الثانى

تعتبر الصناعة من ابرز الأنشطة التي مارسها المجتمع الجزائري في العهد العثماني في كونها مكملة للنشاط الزراعي , فكانت الصناعة تسهد خاماتها الأولية في أساسها من الإنتاج الزراعي بحيث كلما تنوعت مواد الخام ,كلما تنوع الإنتاج الصناعي وكانت مختلف الصناعات منتشر ة في كل من المدينة والريف ,حيث أن معظم الأسر الريفية تنتج مختلف حاجاتها الضرورية بنفسها ولم تكن الحرف مقصورة فقط على الرجال بل كان للنساء دورا كبيرا في إنتاج بعض المصنوعات إذا كانت الأنشطة الحرفية مصدر رزق للكثير منهم [1].

أولا : أهم المنتوجات الصناعية :

نذكر من بين أهم الصناعات المنتشرة أنذلك ما يلي :

1- المنتوجات النسيجية :

التي تعتبر من أهم الصناعات المحلية التي تعتمد في نشاطها على إرضاء متطلبات أسواق المدن والأرياف ولعل أبرزها صناعة البرانس والزرابي والحصير بالأطلس الصحراوي ,والأغطية الصوفية والأحزمة الحمراء تلمسان[2]. كما كانت القبائل الرعوية تصنع المنسوجات الصوفية ,الخيام ,الحياك والزرابي ,حيث اشتهرت قبيلة آيت عباس بخياطة البرانس ,ويرقعونها بمهارة فائقة ,ولهم دكاكينهم في الجزائر العاصمة ,أما قسنطينة تصنع أجود الحياك ,ووجدت في مدينة الجزائر والبليدة ,ورشات مختلفة لصناعة الشاشيات التي كانت اقل جودة من شاشيات تونس.

ونذكر من بين الصناعات التي عرفت رواجا واسعا ,هي صناعة الأحزمة الصوفية والحريرية والمناديل ,والشالات ,إذ كانت المنتوجات الحريرية تصدر إلى الدول المشرقية الأوروبية كما اشتهر سكان مدينة دلس بتحضير مادة الصباغة المستعملة لتلوين الصوف

---

[1] – ارزقي شويتام : المجتمع وفعاليته في العهد العثماني (1519 – 1830) رسالة دكتوراه تحت إشراف عمار بن يخروف ,الجزائر ,2005 – 2006 ,ص 318 .

[2] – ناصر الدين سعيدوني :النظام المالي , مرجع سابق ص 34 .

والأقمشة حيث اكتست الصناعة النسيجية ,أهمية كبيرة في حياة المجتمع الجزائري بمختلف أنواعها ذلك أنها لم تكن حكرا على جماعة أو منطقة معينة بل كانت تمارس في مختلف أنحاء البلاد [1].

2- المنتوجات الجلدية :

بالإضافة إلى الصناعة النسيجية فهناك صناعة مكملة تتمثل في الصناعة الجلدية وابرز منتوجاتها تتمثل في صناعة الأحذية ولوازم الخيول ,كالسروج والالجمة والدباغة حيث كان يوجد 33 مصنع لدباغة الجلود بمدينة قسنطينة و176 معملا للأحذية[2]. كما كان يصنع من الجلد أيضا صناعة المحافظ المظرزة بالذهب والفضة وقد عرفت بعض الصناعات الجلدية رواجا واسعا لدى بعض القبائل, حيث أولت اهتماما كبيرا بتربية الخيول فهناك قبائل تملك 300 – 400 خيل[3] .

3- المنتوجات المعدنية :

كانت هذه الصناعة متمركزة في المناطق الجبلية والمدينة حيث انتشرت في صناعة البنادق والمكاحل ,السيوف , المدافع في منطقة بنو عباس ,وفلسة ,أما صناعة البارود فكانت في مختلف المدن والقرى الجزائرية ,ففي الجزائر كان مصنع باب الوادي لصناعة ملح البارود ومصنع الثغرين ومصنع قصر الداي[4].

---

[1] – ارزقي شويتام : المجتمع وفعاليته في العهد العثماني (1519 – 1830) رسالة دكتوراه تحت إشراف عمار بن يخروف ,الجزائر ,2005 – 2006 ,ص 321– 324 .

[2] – عمار عمورة , موجز في تاريخ الجزائر ط1 ,دار الريحانة ,الجزائر ,2002 ص 106 .

[3] – ارزقي شويتام : المجتمع وفعاليته في العهد العثماني .... مرجع سابق ص 325 .

[4] – ابو القاسم سعدالله ,محاضرات في تاريخ الجزائر ... مرجع سابق ص 152 .

4- منتوجات الحلي :

كانت هذه الصناعة منتشرة ببايليك الشرق خاصة بمدينة قسنطية ,حيث تشير بعض النوازل إلى لجوء الأمهات بمدينة قسنطينة إلى إدخال النحاس في تجهيز بناتهن بالإضافة إلى الحلي والذي يعتبر من الأشياء الضرورية في تشوير البنت[1] .

5- المنتوجات الغذائية :

تتمثل هذه الصناعة في تحويل مختلف المنتجات النباتية من قمح وشعير إلى مواد غذائية ,هذا ما يفسره وجود العديد من المطاحن والأرحية [2], التي كانت تدار بقوة جريان المياه , أو بواسطة الدواب [3].هذه المطاحن كانت في الغالب تابعة للديات أو البايات وهذا ما تشير إليه النازلة ...أرحية للطعام تشرب الأجنة المذكورة ...ثم قام الآن رجل ابتاع الأرحية المذكورة من بيت المال وادعا وان المخزن لما باع له الارحية عين له في البيع الماء [4].

كما نجد صناعة السفن في السواحل الجزائرية ,منها مصنع المراكب الصغيرة في كل من القل ,جيجل ,دلي ,مستغانم ,بني صاف,واشتهرت بوسعادة بالصناعات النحاسية ,وبني يني بصناعة الفضة والحلي والأحجار الكريمة.[5]

ثانيا : أنواع الحرف

شهدت الجزائر خلال العهد العثماني العديد من الحرف , التي كانت منظمة على شكل هيئات وحيث كان الحرفيون منخرطون في نقابات ,وحسب التخصص يشرف على كل هيئة أمين , يهتم بحل المشاكل حيث شملت كل قائمة 68 جماعة ,وكانت هذه

---

[1] – ابن الفكون محمد عبدالكريم , مصدر سابق ص 48.

[2] – كان بقسنطينة اربع طاحونات تديرها الخيل والبغال وخارج المدينة توجد رحوان مائيتان – سولصر فندلين ,قسنطينة ايام احمد باي 1832 – 1837 ترجمة وتقديم الدكتور ابو العيد دودو , الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بدون سنة ص 74.

[3] – ابن الفكون محمد عبدالكريم , مصدر سابق ص 320-321.

[4] – نفس المرجع , ص 321

[5] – علي خلاصي ,القصبة مدينة الجزائر,ج1 ,ط1 ,دار الحضارة ,الجزائر ,2007 ص 29 .

الحرف تصنف إلى جماعات حرفية متخصصة من حيث وظيفتها, مثل جماعات متخصصة في الإنتاج وجماعات متخصصة في الخدمات ,وجماعات متخصصة في التسويق [1].من بين أهم الحرف التي كانت متداولة بشكل كبير نذكر منها :

- **النجارون** : يصنعون الأبواب , النوافذ , الصناديق , وغيرها من الأدوات الخشبية ,حيث كانت تجلب الأخشاب من غابات الاوراس ومن منطقة القبائل ووسائل العمل تستورد من أوربا .

- **الحدادون** : يصنعون حديد العربات , خوذات الأحصنة والبغال وركاب السروج .

- **الصفارين** : يصنعون الأدوات النحاسية ,كالأباريق ومختلف أدوات المطبخ النحاسية .

- **القزازون** : وهم المشتغلون بصناعة الحرير والمنتجات الحريرية الرفيعة مثل الحواشي والأحزمة والخيوط الحريرية الرفيعة ,حيث كانت هذه الحرف يشتغل فيها اليهود بكثرة فأنشئوا سوق القزازين ,قرب سوق السمن [2].

- **الحواكون** : ويتولون صناعة الملابس الصوفية والقطنية وحياكة الزرابي والخيمة والأغطية .

- **الفخارون** : يصنعون الأدوات الفخارية مثل الأواني [3]

- **الكواشة والخبازون** : هم عمال من بلاد القبائل ,يصنعون الخبز .

- **الصياغون** : الذين يصنعون الذهب والفضة ,الأحجار الكريمة حيث كان معظم صناعها من اليهود وما شجعهم على مزاولتها ما توفره من أرباح مادية وحيث احتكر هذا المجال احتكارا تماما وهذا بمساعدة الأسرى المسيحيين[4] .

---

[1] - عائشة غطاس ,الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر 1700- 1800 ,مقاربة اجتماعية اقتصادية , ج 1 , أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر الحديث ,اشراف د. مولاي بلحميسي جامعة الجزائر 2000 , 2001 ,ص 156 .

[2] - جميلة معاشي ,الانكشارية والمجتمع في بايك قسنطينة في نهاية العهد العثماني ,رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث ,جامعة قسنطينة 2007- 2008 , ص 165 .

[3] - العربي الزبيري ,مرجع سابق ص 63.

[4] – نجوى طوبال, طائفة اليهود في مجتمع مدينة الجزائر 1700– 1800 دار الشروق الجزائر , 2008 .ص 252– 253 .

- **الحلوجية** : وهم بائعوا الحلوى .

- **اللبلبجية** : بائعوا الحمص المطبوخ .

- **القشابون والفكاهون** : باعة الخضر والفواكه [1] .

- **الـدلالون** : هـم بـائعون متجولـون يقومـون بتعريـف البضـائع المتنقلـة بالمنـاداة عليهـا بصوت مرتفع ,مقابل الحصول على سهم من ثمن البضائع[2] .

- **السمارون** : الذين يصنعون خوذات الجياد , البغال , الحمير , كما يعالجون الحيوانات المريضة باستعمال النار على الأعضاء المميتة .

- **الغرابلية** : يصنعون الغرابيل .

- **الـدباغون** : هم أصـحاب حرفـة مريحـة فـي قسنطينة , يـدبغون جلـود الأبقـار والمـاعز والأغنام , حيث كانت تجلب الدباغة من الاوراس و بلاد القبائل .

- **الركاكون** : أو الملاحون الذين يصلحون الأحذية القديمة كما يصنعون أوعية جلدية .

- **القلالـون** : أو عـاجنوا الصلصـال , الـذين يصـنعون القرميـد , كمـا يصـنعون الأجـور وكانت هذه الحرفة مشهورة بها سكان تيزي وزو , بجاية .

- **الشكامجية** : هم صناع الأسلحة الذين يصنعون البنادق , وكانت تجلب مسورات من الدول الأوروبية وترتبط الشكامجية بالسراريون , الذين يصنعون خشب البنادق والمسدسات ومقابض السيوف .

- **الجلابون** : هم المختصون في تربية المواشي وتسويقها [3].

---

[1] – عائشة غطاس , الحرف والحرفيون مرجع سابق ص 156 .

[2] – حنفي هلايلي , النشاط الاقتصادي في مدينة الجزائر العثمانية ,مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ع 62 .دار الهدى , قسنطينة 2008 ص 252 .

[3] – صالح عباد و مرجع سابق ص 338.

ثالثا : عوامل ازدهار الصناعة

من أهم العوامل التي كانت وراء تطور الصناعات واستمرارها نجد :

– كثرة المنتجات الحيوانية من صوف وجلود هذا نتيجة لوفرة رؤوس الماشية بالإقليم كالأبقار والأغنام وغيرها من المواشي , كما كان لاهتمام السكان بتربية دودة الحرير دورا في وجود ووفرة مادة الحرير حيث تذكر إحدى النوازل "...كثر السؤال هذه الأعوام عن الشفعة في ورق التوت لتشاحح الناس فيه لتربية دود الحرير ...[1]".

– كثرة الغابات والأشجار ببابليك قسنطينة أدى وفرة الأخشاب به والتي كانت تصنع منها السفن .بالإضافة إلى وفرة المعادن في بايلك قسنطينة وعلى رأسها الحديد بعنابة و الرصاص ببلاد القبائل ,ووجود الآلات الصناعية كالمطاحن بالإضافة إلى وجود المياه والتي كانت تستعمل في إدارة بعض المطاحن[2] .

– اهتمام السكان بتطوير هذه الصناعات واستمراريتها حيث كانت النسوة يعملن في البيوت بينما الرجال نجدهم في الخارج حيث الأسواق هذا الاهتمام بالصناعة من طرف السكان كان نتيجة لما توفره هذه الصناعات من منتجات يستعملونها في حياتهم اليومية أو يستفيدون من بيعها .

---

[1] – نفس المرجع , ص 112

[2] – ابن الفكون محمد عبدالكريم , مصدر سابق ص 48.

رابعا : أنواع الحرف

لقد كانت الحرف في الجزائر في العهد العثماني أكثر تنظيما وهذا ما يتضح في ما يلي :

أ- أمين الأمناء :

إن هذا المنصب وجد بمدينة الجزائر في الفترة السابقة لعام 1608 م وقد استمر إلى غاية أواخر القرن الثامن عشر[1].وقد ذكر " امن الأمناء" جاء بعد " كاهية البايلك " فهو يحضى بمنزلة خاصة كما انه يقوم بدور الكاتب بل كاتب الداي الخاص ,ومهمته تتمثل في مراقبة الأسواق ,وكل ما يتصل بها من أوزان ومكايل, وبذلك يصبح دوره شبيه بدور المحتسب وتحت يده دفاتر قوانين البلد ,والرسوم المسطرة على الحرف ,وصناعة البلد فوظيفته حكومية يجمع فيها بين عدة سلطات ,إذا هو المشرف والمسؤول عن سجلات الحكومة خاصة بالنشاط الحرفي وهو المسؤول أيضا على النظام الضريبي ,الذي تخضع له الجماعات الحرفية كما انه له السلطة العليا المشرفة على الجماعات الحرفية وكذا على العناصر الوافدة على المدينة تلك العناصر التي نظمت في شكل جماعات وعرفت " بالجماعات البرانية"[2].

ب- الأمين

كان يتم تعيينه من طرف السلطان بالاتفاق مع كبار ممثلي الحرفة,وأن الامين ونائبه ومساعده كانوا يعينون بحضور أرباب الحرفة وكان يساعده نائبه ورفقاؤه في مهمة تمثيل الحرفة ومراقبة الإنتاج وجمع الضرائب ,وقد كان له خوجة كاتب ,وشواش وتمثلت

[1] – عائشة غطاس ,الحرف والحرفيون ... مرجع سابق ص 181 .

[2] – نفس المرجع ص 182.

مهمتهم في الحرص على الأمن والاستقرار داخل الحرفة,وإتباع وتنفيذ كل أوامر الأمين ,كما كان يحق للامين فرض غرامة على أعضاء الحرفة إذا ارتكبوا مخالفة[1] .

ضف إلى ذلك انه يتقاضى من نسبة من الضرائب التي جمعها وعند حدوث أي مشكلة بين مختلف الحرف أو بين الحرف والسلطة ,يتدخل ممثلي الحرف والمسؤولين والإداريين ,وذلك عن طريق عقد اجتماعات بحضور الداي أو ممثله ويتم الفصل في هذه الخلافات من طرف الداي أو نائبه تبعا للقواعد والترتيبات الحرفية[2].

ج- شيخ البلد :

يكون غالبا من أعيان الجزائر وله مجلس يختاره من أعيان البلاد ,يشمل أمناء الصنائع ,الحرف المختلفة ,يحدد معهم أسعار المواد الضرورية حتى لا تقع العامة ضحية احتكار التجار[3].

كما يعتبر موظفا مدنيا يشرف على النقابات المهنية والطوائف السكانية ,فهو يتصل بأمناء هذه المهن ورؤساء هذه الطواف ,ليتعرف على مشاكلهم ويلبي حاجاتهم عند الضرورة وهو في مقابل ذلك كان يتسلم من هؤلاء الامناء الضرائب والرسوم ليودعها في الخزينة العامة ,كل شهرين وبذلك يصبح شيخ البلد بمهامه الاجتماعية وسلطته الأدبية أداة وصل بين النقابات الحرفية والطوائف العرقية من جهة وبين السلطة الايالة من جهة أخرى .[4]

---

[1] – المنور مروش ,دراسات عن الجزائر في العهد العثماني ,الأسعار ,المداخيل ,ج 1 دار القصبة ,الجزائر ,2009 ,ص 335 .

[2] – عائشة غطاس ,الحرف والحرفيون ,مرجع سابق ,ص 182.

[3] – احمد توفيق المدني : كتاب الجزائر ,المطبعة العربية , د ,م , د , ت ,ص 37 .

[4] – حنفي هلايلي ,النشاط الاقتصادي ... , مرجع سابق ص 251 .

د- المحتسب

إن للمحتسب سلطات تسمح له بمراقبة كل ما يباع في الأسواق من مأكل ,ملابس ,مصنوعات ومشروبات , وذلك عن طريق تحديد أسعار البضائع والإشراف على سير أسواق المواد الغذائية ومراقبة الدكاكين وبائعي الخضر والفواكه وافران الخبز[1].

بالإضافة إلى بعض الصناعات الأخرى كالصناعة الفخارية ,والخزفية التي عرفت نقلة نوعية على يد الأندلسيين ,الذين جاءوا بالعديد من الوسائل والتقنيات الجديدة ,فظهرت عدة ورشات بمدينة الجزائر وأقيمت أفران لصناعة الجير في المناطق الريفية ,التي كانت تستعمل لتبييض المنازل [2].

وتوجد في العاصمة أيضا ورشة لصك النقود ,وحظائر لبناء المراكب والمحاجر في باب الوادي ,ومصانع للأسلحة والذخائر الحربية وكانت المطاحن تنتشر في المدن الكبرى تابع للداي أو البايات[3] .

خامسا : مميزات الصناعة

عرفت الصناعة الجزائرية أواخر العهد العثماني تقهقرا وتراجعا كبيرا على منتوجاتها الصناعية التقليدية التي لم تعد قادرة على سد حاجيات السكان وهذا التغيير يعود إلى :

- سيطرت الدول الأجنبية على الأسواق الجزائرية بالمصنوعات الأوروبية التي تمتاز بالجودة والنوعية ,ورخص الأسعار ,حيث قدمت للدايات والبايات والموظفين هدايا مختلفة لتسهيل العمليات التجارية وإدخالها في الأسواق الجزائرية مما أدى إلى سحق الجهود المحلية[4].

---

[1] – المرجع نفسه ص 252.

[2] – ارزقي شويتام : المجتمع وفعاليته في العهد العثماني .... مرجع سابق ص 227 .

[3] – محمد العربي الزبيدي ,التجارة الخارجية للشرق الجزائري ,ش ,و ,ن,ت الجزائر , د , ت , ، ن ص 62 .

[4] – محمد العربي الزبيري ,مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث , مطبعة بن بوالعيد ,الجزائر 1975 ,ص126

إلى جانب تراجع القدرة الشرائية لدى الأهالي ,بسبب القيود والضرائب التي كانت تفرضها الحكومة التركية ,هذا ما جعل المنتوجات الصناعية المحلية في تدهور ,وكانت معظم الصناعات تحت إشراف خبراء فرنسيين واسبان,مثل الصناعة الاستخراجية من الحديد والصلب ,وكذلك سيطرة اليهود على الصناعات الدقيقة مثل الذهب والأحجار الكريمة [1].

بالإضافة إلى نظام الطوائف الذي لم يقم بتحديد أو توسيع مجاله في سبيل تطوير الصناعة ,فكانت هذه الأنظمة أو النقابات حاجزا أمام التطور الصناعي فلم يكن لصاحب الحرف أن يتبع أو يصنع أو يبدع شيئا خارج النطاق المسموح به وإذا حامل فإنه سيعاقب أو يطرد من مهنته وبذلك حافظت الصناعات والحرف الجزائرية على مستواها مما أدى إلى قلة الاستهلاك المحلي[2].

صحيح أن الصناعة الجزائرية تميزت بتراجع وتدهور ,وهذا راجع للعوامل التي ذكرناها من قبل ولكن في نفس الوقت كان لها خصائص منها :

– اعتمدت على الصناعة الجزائرية على المواد الأولية المتوفرة كالأصواف ,الجلود ,الأعشاب ,كانت هذه الصناعات موجودة في المدن والأرياف حيث خضعت الصناعة في المدن لتحكم ومراقبة الهيئات المهنية ,الذين اشرفوا على أصول المهنة وقد اقتصرت الصناعة الجزائرية على تلبية حاجات السكان المحلية [3].

وذلك بالاعتماد على لصناعات المحلية البسيطة في الأرياف ,بينما الصناعة التقليدية في المدن ,حافظت على طابعها الوراثي ,إذ اعتمدت في منتوجاتها على الأشياء

---

[1] – غالي الغربي ,العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد ,منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ,الجزائر 2007 ,ص 34 .

[2] – غالي الغربي ,العدوان الفرنسي على الجزائر ,مرجع سابق ص 35 .

[3] – عميراوي حميدة ,جوانب من السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة ,دار الهدى ,الجزائر ,2004 ص 24 .

الكمالية والترفيهية مثل الأحزمة ,المناديل ,العطور ,اضطرت الصناعة الجزائرية إلى رفع أسعار بضائعها من اجل تسديد الضرائب المفروضة عليها وبذلك انخفضت نسبة وقيمة المنتوجات الزراعية بالنسبة للمواد المصنعة وارتفع مستوى معيشة الحضر على حساب الفلاحين[1] .

– دخول المصنوعات المستوردة إلى الأسواق الجزائرية مما أدى إلى ارتفاع أسعار المصنوعات الجزائرية ,مما ساهم في انتهاج الحكومة سياسة الحماية الجمركية على البضائع والمصنوعات .بل يستنتج من ذلك أن سلوك بعض الحكام كانوا يشجعون الاستيراد الخارجي حيث أصبحت تلمسان مستودع للبضائع التجارية بفاس حيث دخلت العديد من المنتوجات مثل الأحذية والسروج والالمجة وقطع الحرير كلها آتية من المغرب الأقصى .بالإضافة إلى مصنوعات أخرى من تونس مثل الشاشية الحمراء و من دول أوربا التي عرفت بمنتوجاتها المتوفرة في الأسواق والشائعة الاستعمال فهب تستورد بكيات كبيرة مقابل تصدير الإنتاج الوطني الفلاحي والحيواني[2] .

[1] – ناصر الدين سعيدوني و النظام المالي. ص 36 .

[2] – المرجع نفسه ,ص 37 .

الفصل الثالث

تمتاز الجزائر بموقع استراتيجي هام ,فتح لها أفاق واسعة نحو النشاط التجاري إذ تطل على واجهتين بحريتين المتوسطة والأطلسية ,إضافة إلى اتصالها بالصحراء الإفريقية والسمة المميزة للناشط الاقتصادي في الجزائر ثنائية الفلاحة والتجارة أي أن الفلاحة كانت قطاع خادم من خلال ما تقدمه من موارد زراعية .

وارتكزت التجارة الجزائرية بارتباطها بالأسواق الريفية ثم تحولت إلى مراكز تجارية للجهات التربية منها ,وأصبحت المدن المهمة محاور رئيسية للنشاط التجاري (قسنطينة,وهران,الجزائر ,قالمة) ومما ساعد على ذلك كونها مقر استراتيجي للجهاز الإداري من اجل استقرار قسم مهم من الجنود والتجار الأجانب واتصالهم بالخارج والداخل كل من ساعد على تطور التجارة وانتشار الأسواق[1] .

حيث أن موانئ الجزائر عرفت نشاط تجاري كبير سواء مع الدول الأوروبية أو مع الدول المجاورة مثل :تونس ,المغرب ,مصر إضافة إلى باب الوادي وتنقسم تجارة الجزائر إلى :

أولا – تجارة داخلية :

ارتكزت التجارة الداخلية في الجزائر على حركة القوافل التي كانت تأتي من مختلف المناءات كجرجرة وجنوب الصحراء وأنحاء أخرى من الايالات الباقية وتتم المبادلات في الأسواق المحلية وعادة ما تتوجه إلى الحواجز التي تقام فيها الأسواق كحاضرة الجزائر(باب عزون) والتي كانت مهيأة للتجارة من اجل الراحة (الفنادق) وأماكن للدواء

[1] – ناصر الدين سعيدوني ,الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر ,تونس, طرابلس الغرب) من القرن 10هـ – 14 هـ / 16 م – 19 م (د,ط) ,قسم التاريخ ,جامعة الكويت ,1431 هـ / 2010 م. ص 38 .

والعلاج (إسطبلات) ومن أهم المبادلات التجارية للمنتوجات الجزائرية : الخضر والفواكه من السهل المتيجي وبساتين المدية والحبوب من وهران والشرق الجزائري [1].

كما تأتي بالتين والزيتون من بلاد القبائل والسفن والعسل من سهل متيجة .

أما قبائل الرحل فكانت تتجه نحو التل للبحث عن أسواق لشراء الحبوب وبيع منتوجاتها فكانت أكثر نوافذ على السوق اللوحي بضواحي تيارت مطالبة بدفع الضرائب[2].

أما قبائل أولاد نايل فكانت تتجه نحو قسنطينة مع فرض ضرائب عليها كلما اتجهت من منطقة لأخرى وتختلف التجارة الداخلية للجزائر من منطقة لأخرى حسب طبيعة الموقع .

1- الضرائب في الأسواق :

عرف النشاط الاقتصادي بمدينة الجزائر وجود منطقة حضرية تحتوي عددا من الأسواق والحوانيت والجماعات المهنية المتخصصة والتي فرضت عليها العديد من الضرائب والرسوم ,وأطلقت عبارة المغرم للدلالة على الضرائب بوجه عام[3].

2- الجبايات والرسوم الخاصة بالأسواق :

لقد فرضت على الأسواق عددا من الضرائب والرسوم المتمثلة في :

أ- ضريبة الغرامة (المغرم) أو مغرم المخزن : كان يدفعها حوالي ثمانية وعشرون جماعة [4].في وقت معين حدد بعبارة " من الراتب إلى الراتب " أي مرة كل شهرين [5],اذ أن أهم مبلغ دفعته جماعة الفكاهين والذي بلغ اثنين وخمسين ومائتي ريال ,ثم يليه ما دفعه

---

[1] – محفوظ سعيداني : الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني (مقارنة تحليلية) من مطالع القرن 18 الى 1830 م ,مذكرة ماجستير ,جامعة الجزائر 2 ,2011/ 2012

[2] – عمار عمورة : الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ الى 1962 م ,الجزائر,الخاصة . ج م , (د.ط) دار المعرفة ,الجزائر,ص 325 – 326 .

[3] – عمر حرفوش , الإدارة الجزائرية ,المرجع السابق ص 199 .

[4] – عائشة غطاس ,الحرف والحرفيون المرجع السابق 235 .

[5] – جمال قنان ,نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث ,المرجع السابق ص 150 .

الدلالون بسوق الخياطين وهو سبعة عشر ومائة ريال ,أما أدنى مبلغ فكان من نصيب جماعة الحلفاوية وهو احد عشر ريالا ,بينما دفعت جماعات وهي : القوقجية والمقايسية ,الحصارين ,السفاجين المبلغ نفسه وقدر بثمانية وعشرين ريالا[1].

ب- ضريبة التعيين أو بشماق القشتولة : دفعها أربعة أمناء وهم : أمين البحاري الذي سدد مستحقا قدره أربعة وستين أربعمائة صايمة وأمين فندق الجعلولة الذي قد ثلاثمائة صايمة ,اميتن القبائل الذي أسندت إليه تجارة الحبوب والزرع سدد مائتي صايمة وأمين الجبلية الذي سدد المبلغ نفسه .

ج- غرامة العسة : التزم الحرفيون بمبلغ مالي الذي كان يختلف من جماعة لأخرى ,يبقى الحرفي مطالبا به حتى بعد وفاته ,حيث يقتطع من التركة " خرج في عسكة الدكان ريال واحد من تركة الحاج جلول التماق "[2].

د- ضريبة الوطاق : خصت هذه الضريبة عددا من الجماعات التي عنيت بالخدمات وهي خاصة بالحراسة الليلية كجماعات البرادعية والدخاخنية ,الفحامين ,الفخارجية ودلالي الحوائج ,وزاعي البقر وفرضت أيضا على الكوش[3].

وقد تميزت عملية جباية الضرائب بتنظيم محكم ودقيق حيث سهر على تنظيمها مشرفين وذلك حسب التوزيع الجغرافي ومن أمثال ذلك :

---

[1] – عاشة غطاس ,المرجع السابق ص 237 .

[2] – عاشة غطاس ,المرجع السابق ص 238 .

[3] – المرجع نفسه ص 239 .

الرقم	اسم السوق	المشرف على السوق
1	سوق الكبير	عبدالقادر
2	سوق السمن	الحاج قاسم
3	سوق عمورة	بن مغل الحاج محمد
4	عند دار الانكشارية	عبدالرحمن بن عان
5	باب الجزيرة	سي محمد الجيجلي
6	سوق باب الواد	سي محمد الزاوي
7	الرحبة القديمة	يحي
8	كجاوة	عبدالقادر
9	سيدي محمد الشريف	الجعدي
10	سوق الخضارين	قاسم الخضار
11	باب عزون	الخريف الفكاي [1]

جدول يمثل- تأطير الأسواق بالجزائر-

الضرائب الاستثنائية :

خضعت التنظيمات الحرفية إلى ضرائب أخرى وتعلق الأمر بالتبرعات الإجبارية والتي أخذت طابع الضريبة مثل ضيفة رأس العام ,كان شيوخ البلد يشرفون عليها ,حيث تقدم هذه المساهمة سنويا مع حلول العام الجديد وهي كما يلي مرتبة حسب أهميتها :

1- رحبة الزرع 64.5 ريال
2- دلال سوق الخياطين 64.5 ريال
3- الفكاي 33 ريال
4- الصفار 23 ريال
5- القزدار 23 ريال
6- الجلاب 17 ريال
7- الحمامات 12.5 ريال
8- الحوكي 12 ريال

[1] - المرجع نفسه ص 240 .

9- سوق القبائل 8.5 ريال 10- الحواج 6 ريال

11- التبان 5.5 ريال 12- الحواج 6 ريال

13- الخزاز 5.5 ريال 14- الجراية 5 ريال

15- حمال الرمانة 4.5 ريال[1] .

وعلاوة على ضيفة رأس العام ,فرض على الجماعات الإنتاجية إسهامات إجبارية لخدمة البايلك وبطريقة مباشرة ,فجماعة البرادعية تزوده مجانا بكل ما تحتاجه من بردعات وجوخ ,أما جماعة الجزائريين فتقدم أسبوعيا كل يوم خميس خريفين ونصف إلى كل سفرة في الحامية العسكرية ونصف خروف إلى الطباخين كما تزود سفرة الأغا بخروف كامل كل يوم أربعاء[2].

وجماعة الحدادين هي الأخرى تزود البايلك بكل ما يحتاجه في مجال الحدادة ,أما جماعة الفرانين فكان عليها طحن القمح الموجه لاستهلاك دار الباي ,وكانت أنظار السلطة تتوجه للجماعات الحرفية كلما تعلق الأمر بإصلاح القنوات والطرقات ,أسوار المدينة أو بناء منشآت أخرى من مرافق عمومية ذات المصلحة العامة ,حيث يتحمل سكان المدينة ثلاث أرباع ويتحمل أهل الذمة أي طائفة اليهود الربع الباقي[3].

ورغم هذا فقد أسهمت الجماعات في الحراسة الليلية للمدينة ,ففي عام 1692 م من بين ستين شخصا أسندت لهم حراسة المدينة ونجد ثلاثين شخصا من الجماعات الحرفية وخمسة من العرايجية وخمسة من الجباحية ويتم الفصل في القضايا ذات العلاقة بالنظام الضريبي بجامع السيدة بحضور أمناء الجماعات وشيوخ البلد[4].

---

[1] – عاشة غطاس ,المرجع السابق ص 241 .

[2] – نفسه ص 242 .

[3] – نفسه ص ص 242. 243 .

[4] – نفسه ص 243 .

و- الضرائب والرسوم على الميناء والسلع

يعد ميناء الجزائر من أهم الموانئ التي كان يرتادها التجار المسيحيون على الضفة الجنوبيـة للبحـر المتوسـط ,فكانـت هنـاك بـواخر آتيـة مـن أوربـا (انجلتـرا ,اسبانيا,فرنسـا ,ايطاليـا) وأخـرى مـن البلـدان الإسـلامية وقـد احتـوى الميناء علـى بـوابتين ذات أهميـة اقتصـادية كبيـرة ,حيث سميت الأولـى بالجمـارك يشـرف عليهـا " خوجـة الجمـارك " خـاص بعملية جمركة السلع التي يأتي بها التجار[1] .

كـان أول مـا يفـرض فـي الميناء ضـريبة خاصـة بحقـوق إرسـاء البواخر,فـالبواخر الإسلامية كانت تدفع نصف ما تدفعه البواخر المسيحية الصديقة,وهذه الأخيرة تدفع نصف مـا تدفعـه بـواخر الـدول المعاديـة ,حيث قـدرت هـذه الرسـوم بـ 20- 40- 80 ريـال التـي عرفت ارتفاعا متتاليا عبر مرور الزمن[2].

أما الرسوم على السلع فكانت مختلفة حسب الفترات وحسب العلاقات السياسية ففي القرن 16 م كانت كل السلع الآتية من البلدان المسيحية يفرض عليها رسما قدره 11 % من قيمة السلعة ليرتفع في منتصف القرن 17 إلى 12% وبقيت هذه الضريبة إلى غاية القرن 19 م.

أما بالنسبة لجمركة السلع الآتية من السلع فكانت تقام بمكتب الجمارك بباب البحر وجزء من السلع الآتيـة من البلدان المسيحية تقام جمركتها بدار الإمارة ,فمثلا القماش الهندي الأتي من اسطنبول يدفع عليه 21 صايمة للقنطار بينما الآتي من مصرف 12 صايمة للقنطار و الرسوم المقدرة على الأرز تقدر 25 درهم على كل قنطار,أما السلع التي لا يتم بيعها كان يسمح بإعادة شحنها دون أن يدفع عليها رسم [3].

---

[1] – عمر حرفوش ,المرجع السابق ص 207 .

[2] – المرجع نفسه ص 207.

[3] – عمار حرفوش ,المرجع السابق ص 208 .

وكل هذه الضرائب والرسوم المرتبطة بالحياة الاقتصادية للأسواق هي مصادر دخل للخزينة العمومية [1].

ثانيا : تجارة خارجية

كانت الجزائر تصدر نحو أوربا أنواع الحبوب من القمح ,الشعير,الزيتون ,الصوف ,الشمع ,ريش النعام ,المواشي ,الخضر والفواكه [2].

وتقوم بالاستيراد من فرنسا المواد الفلاذية والحديدية وأنواع الأقمشة والحرير والقطيفة .

أما ايطاليا تستورد الرخام ,البندقية ,السلاح ,البارود ,المرايا والخزف وانجلترا وهولندا شراع السفن والأخشاب أما بروسيا الأواني النحاسية والحرير.

بالإضافة إلى الشرق الأوسط الذي يصدر للجزائر الزرابي والأقمشة والعقاقير واللبن والأواني الزخرفية[3] .

وحسب الدبلوماسي الفرنسي " **تنتورادي برادي** " انه عام 1788 كانت تخرج سنويا من الجزائر من 7-8 قنطار من الصوف يخرج من ميناء عنابة والجزائر وارزيو ودلس حوالي 150 ألف حمولات من الشعير والحبوب ,الخضر لاستثناء القمح الذي كان يصدر برخصة من طرف الداي .

وفي 1789 م كانت تصدر من 05 – 06 مراكب من الجلد نحو فرنسا وهولندا وبريطانيا .

ويذكر الجاسوس الفرنسي " بوثان " ان الجزائر في عام 1808 م لم تكن تصدر المنتوجات ما عدا بعض السلع مثل : ماء الورد والمناديل الحريرية .

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني ,النظام المالي ,المرجع السابق ص 94 .

[2] – عمار عمورة ,المرجع السابق ص 239 .

[3] – محفوظ السعيداني : المرجع السابق ص 233 .

وكانت تستورد بعض السلع من أزمير ودمشق ,مصر وأوربا خاصة فرنسا ومن المنتوجات :الأقمشة ,الكتان الهندي ,الحديد ,الرصاص ,الألمنيوم .أما فيما يخص الذخائر والتجهيزات البحرية فكانت تستوردها من البلدان الشمالية[1].

وعرفت التجارة الخارجية الجزائرية في هذه الفترة هيمنة التجار الأجانب على الموانئ الجزائرية وكانت الموارد الأولية الجزائرية محل تنافس بين الشركات الأوروبية الكبرى خاصة بعد دخول اسبانيا للسوق التجارية الجزائرية بالإضافة إلى هيمنة التجار اليهود في القرن 18 م نتيجة الامتيازات التي منحت من طرف الداي حسين باشا مقابل انسحاب كلي للتجار الجزائريين بسبب السياسة المفروضة من طرف الدول الأوروبية التي تقضي بإبعاد التجار المغاربة من السوق الدولية من خلال رفع العديد من العراقيل على مستوى الموانئ الأوروبية التي تحول دون تعاطيهم التجارة بشكل طبيعي[2].

بالإضافة إلى هيمنة العديد من رجال الدولة على تصدير واحتكار السوق العديد من الأفراد .

وتميزت هذه المرحلة بتنامي نفوذ التجار اليهود وهيمنتهم على الاقتصاد الجزائري ,وظهرت عدة شركات تجارية لهؤلاء اليهود مثل " بيت بكري" واستغلوا نفوذهم لدى دايات وبايات الجزائر وأصبح لهم مكاتب تجارية عبر مختلف الموانئ الجزائرية ولهم علاقات قوية تربطهم للدول التجارية الأخرى خاصة في مرسيليا وكان نشاط التجار اليهود سببا في العديد من الأزمات بين الدول بسبب الديون التي كانت على عاتق العديد من التجار الأوروبيين لصالح التجار اليهود[3].

---

[1] – عمار عمورة : المرجع السابق ص 242 .

[2] – أبو القاسم سعد الله : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال) (د.ط) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع .الجزائر 1982 ص 155 .

[3] – عبدالرحمن بن محمد الجيلالي : تاريخ الجزئر العام . ج3 . (د.ط) دار الثقافة بيروت ,لبنان ,1980 م ,ص 296 .

ومما يلاحظ في إطار التبادل التجاري أن أسلوب ضخ الامتيازات التجارية للدول الأوروبية والتجار الأجانب والسماسرة اليهود أدى إلى إلحاق أضرار بليغة بالنشاط التجاري وأثار سلبية على القدرة الاقتصادية لولايات المغرب العثمانية وأدى إلى توتر وصراعات مزمنة بسبب اختلاف الرؤى ,فقد نظر الأجانب على أنها حقوق مكتسبة بينما اعتبرها الحكام العلمانيين تسهيلات تجارية تخولهم للبيع والشراء[1].

1- الصادرات والواردات

كانت تختلف صادرات وواردات الجزائر حسب كل دولة ,فالجزائر تصدر نسبة كبيرة من القمح والشعير والفول والتمور والحمص والصوف والجلود التي كانت تحتكر من طرف الحكومة وتبيع هذا الاحتكار في مزاد أي من يدفع أكثر يأخذ المنتوج [2].

إلى جانب كل هذا تصدر الجزائر بعض المنتوجات المصنوعة مثل ماء الورد والمناديل الحريررية ,وتصنع الزرابي في القالة والأغطية والمعاطف في الجبال ,كما تصدر العسل والبرتقال ,والكرموس والتمر والعنب واللوز ومن الحيوانات الأبقار والأغنام والخيول.[3]

أما عن واردات الجزائر فكانت تستورد الرز والفواكه المجففة والتوابل كما نجد أيضا الصفائح الحديدية ,النحاس , الرصاص , القصدير , الفضة والكبريت ,الحرير والورق والصابون ,المنتوجات المطرزة بالقطن .

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني ,المرجع السابق ص 42.

[2] – صالح فركوس : مختصر تاريخ الجزائر (د . ط) دار العلوم .الجزائر ,2000. ص 142 .

[3] – جمال قنان : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (500 م – 830) ,(د .ط) المؤسسة الجزائرية للطباعة الجزائر ,(د . ت) ,ص 249 .

وكانت تأتي بعض وارداتها عن طريق الغنائم التي يحصل عليها الجارة من المعارك البحرية إلى جانب الهدايا والحمولات والجزية التي كان يدفعها الأوروبيون بالإضافة إلى المساعدات العلمانية [1].

وكانت أيضا تعاني من نقص الطرق والمرافق الضرورية لإيواء التجار المسافرين الأمر الذي كان عائقا في تنظيم التبادل التجاري على المستوى الخارجي واعتمدت التجارة الخارجية على أساس المقايضة في أغلب الأحيان.

وبلغ مجموع قيمة الواردات حوالي 200000 دولار اسباني ومجموع الصادرات حوالي 23700000 دولار اسباني مما يعني أن الميزان التجاري سجل عجز قدره حوالي 92700000 دولار اسباني عام 1822 م[2].

2- العلاقات الجزائرية التجارية

بما أن الجزائر كانت تعرف تنوع كبير في الصادرات والواردات فقد كانت لها علاقات تجارية مع الدول الأوروبية والأقطار الإسلامية والإفريقية التي ساهمت في تغيير موازين التجارة تلبيات كبيرة من المواد الأولية ومن بين أهم المبادلات التجارية ما يلي :

أ- **المبادلات التجارية الأوروبية الجزائرية**

كانت الدول الأوروبية من بين أهم الدول التي كانت لها الحظ الأوفر في العلاقات الاقتصادية بين البلدين من حيث الصادرات والواردات ومن بين هذه الدول :

فرنسا : كانت مرسيليا هي أهم مدينة تستقبل المنتوجات الجزائرية وفي قسنطينة كانت بعض الحراكات الفرنسية تتمتع بامتياز تصدير الحبوب والصوف والجلود والشمع وتتمتع برخص صيد المرجان في ساحل إقليم قسنطينة[3].

---

[1] – أبو القاسم سعدالله : مرجع سابق ص 158 .

[2] – أبو القاسم سعدالله : مرجع سابق ص 158 .

[3] – أبو القاسم سعدالله : المرجع السابق .ص 148 .

المرجان : يوجد المرجان في أعماق تتراوح ما بين 225 م ويبلغ ارتفاعه في بعض الأحيان إلى 50 سم ويصطاد في السواحل الممتدة ما بين والقالة وكانت الشركة الملكية الإفريقية تحتكر جد المرجان على ساحل الشرق الجزائري وتستعمل ما بين 40 إلى 50 مركبة وتستخرج سنويا 100 إلى 250 صندوق ترسله إلى مرسيليا[1].

لكن الامتيازات الفرنسية بالجزائر مرت ببعض العقبات فكان يزاحمها التجار اليهود بكري وبوشناق اللذان حصلا على احتكار تصدير الحبوب .

وكانت الجزائر تستورد البضائع الاهالية من فرنسا ومنذ أواخر القرن 18 م أصبحت دار بكري وبوشناق تسيطر على التجارة الخارجية لا سيما في بناء وهران والجزائر وكانت هذه الدار تتمتع بقلة الحكام العثمانيين وتشرف على ثلثي التجارة الخارجية

وكان هؤلاء اليهود يتبعون نظاما محكما في الدفع عن طريق التعويض وتذكر المصادر الفرنسية أن دار بكري وبوشناق قد صدرت عام 1893 وجد من أكثر من 100 باخرة من القمح من ميناء وهران فقط إلى مرسيليا[2].

بريطانيا : علاقات تجارية ودية وحصول بريطانيا عام 1806 على حق صيد المرجان وتجارة الحبوب في الشرق الجزائري وهذا الحق الذي كانت تملكه فرنسا بالإضافة إلى تزود الأسطول الجزائري من الموانئ البريطانية ومنبر هذه العلاقات تقديم الهدايا الثمينة من كلا البلدين والجزائر كانت تستورد السلاح والعتاد والآلات الحديدية وبعض العقاقير والمواد الكيميائية والأقمشة[3].

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق ص 48 .

[2] – أبو القاسم سعدالله : المرجع السابق .ص 150 .

[3] – زوليخة سماعيلي : تاريخ الجزائر إلى فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ,ط1 ,دار دزاير انفو ,الجزائر ,2013 ص 308 .

الولايات المتحدة الأمريكية

بـرزت العلاقـات الأمريكيـة الجزائريـة مـن خـلال توقيـع معاهـدة سـلم وحداقـة عـام 1791 م وفـي هـذه المعاهـدة تعهـدت الولايـات المتحـدة بـأن تـدفع ضـريبة سـنويا بمقـدار 12000 سكوين وفـي هذا يقول وليـام شـالر:" حينمـا اتسـعت التجـارة الامريكيـة وازدهرت زادت مطالب الجزائر وتنوعت في الوقت الذي كانت فيه و م أ تبدي استعدادا للاستجابة إليها ,لكي تتجنب انقطاع العلاقات الذي يؤدي الى وقوع خسائر فادحة في تجارتها وفقدان لسمعتها السياسية"

في عام 1912 وقع طلاق بين الوم أ والجزائر حول بنود تنفيذ المعاهدة الخاصة بدفع الضريبة بين البلدين[1].

ب- علاقات تجارية مع المغرب الإسلامي

تميزت العلاقات التجارية الجزائرية مع دول الجوار وبالتعاون والتضامن في سبيل تطوير السوق الخارجية المغاربية ومن بين هذه الدول :

- **تونس** : تميزت العلاقات التجارية الجزائرية التونسية بالتعاون والإخاء فقد كانت الجزائر تستورد من تونس الأقمشة والمواشي والمحازم والعطور ويتم هذه المبادلات عن طريق القوافل التي تحميها وتسيرها قبائل مختصة في الميدان التجاري والتجارة مع تونس تركزت مع شرق ايالة الجزائر بحكم الموقع الاستراتيجي.

وكانت قسنطينة تنطلق منها قافلة تضم حوالي 300بقلة إلى تونس تحمل الجلود ,التمور,المواشي وتستورد منها المصنوعات الأوروبية وبعض المنتوجات المحلية والأجنبية مثل : التوابل ,الأقمشة الحريرية .

[1] - يحي بوعزيز : علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك اوربا 1500- 1830 م (د.ط) دار البصائر ,الجزائر ,2009 ,ص 116.

بالإضافة إلى مناطق أخرى مثل : الوادي ,الاغواط ,ورقلة ,بسكرة وكانت هذه المناطق مشهورة بأسواقها التجارية مثل سوق الخير وكانت كل من الجزائر وتونس تعرض منتوجاتها المتمثلة في : البرانس البيضاء والسوداء ,الحايك بأنواعه ,القشابية ...وغيرها من المنتوجات الجزائرية أما المنتوج التونسي تمثل في : الفؤوس ,الأحزمة,اسرجة الخيل ,التوابل ,الزيوت ,العطور,السكر ,القهوة,المجوهرات.[1]

المغرب الأقصى :

كانت المبادلات التجارية قليلة وضئيلة نسبيا فمعظم المبادلات تتم بين وادي ميزاب وتلمسان ووهران أما أهم المواد المصدرة والمستوردة فها نفسها مع تونس إلا أن كمية الجلود تأتي بنسبة كبيرة من المغرب الأقصى[2].

ج- المشرق الإسلامي :

أهما مصر علاقات ودية مع مصر حيث كان للجزائر وكلاء في مصر يسهرون على إدارة وتسيير الشؤون خاصة في مواسم الحج كما كان للاقتصاد دور هام أهمه توفير منتوج ملح البارود أما مصر فكانت تستورد من الجزائر الخيول والزيتون .

واشتغل الجزائريين كتجار في مصر والعمل على صناعة الأسلحة وأطلق عليهم لقب " أعيان التجار" كما حمل بعض المغاربة لقب الخوجا وهو لقب يطلق على كبار تجار المغاربة [3].

---

[1] – يحي بوعزيز : المرجع السابق ص 140.

[2] – محمد العرب الزبيري : مدخل الى تاريخ المغرب , د.ط , مطبعة بن بوالعيد الجزائر ,1975 م ,ص 110.

[3] – عبدالرحيم عبدالرحمان : فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي .د ط ,الهيئة العامة للملكية المصرية ,مصر ,1990 ,ص 376 .

د- مع ممالك إفريقيا

أهمها مالي ,التشاد ,النيجر, السنغال ,ومن مميزات هذه الدول انها تتاجر بالسلع المحلية وتصدرها للمناطق المجاورة وكانت هذه القوافل تعبر شرق الجزائر وتمارس نشاطها التجاري بالصحراء الكبرى في ورقلة وعين صالح ووادي سوف .

أما المناطق الجنوبية مثل إقليم التوات الذي اشتهر بالتنوع ورخص السلع والبضائع كانت قوافله تتوجه إلى السودان وتحمل : القهوة , السكر , الأسلحة ,التمر ,الحناء,الشمة, وكان تجار "توات" يبادلونهم ريش النعام والعاج والأقطان [1].

ثالثا : أسباب تدهور التجارة الجزائرية في أواخر العهد العثماني

تدهورت التجارة الجزائرية في أواخر العهد العثماني بين دول المغرب العربي والممالك الإفريقية وهذا راجع إلى تدهور العلاقات التجارية الداخلية نتيجة انعدام الأمن والاستقرار خاصة مع مطلع القرن م19 . ومن بين الأسباب التي أدت إلى تزايد تدهور الأسواق الداخلية هو النظام السياسي العثماني القائم على الظلم والاضطرابات في المناطق الريفية

أما عن التجارة الخارجية على الرغم من تنوع صادراتها إلا أن احتكار اليهود وكبار الموظفين والضبط الأتراك والعمل من اجل مصالحهم دون الاهتمام بتطور وتحسين جودة وسائل النتاج أدى إلى انتشار الفساد .

كانت الأرباح الطائلة لا تعود إلى المنتجين الأصليين الأمر الذي جعلهم يتخلون عن تجديد وسائل الملكية الإقطاعية .

تناقص موارد القرصنة وانحصارها نتيجة للاحتكارات الأجنبية مما جعل رجال الحم يرجعون الأرض ويستمدون ثرواتهم من فرض ضرائب فادحة .

[1] – يحي بوعزيز ,مرجع سابق , ص 333.

خـــــــاتمة

مـة

تعتبر الدراسات الاقتصادية من بين أهم المواضيع التي تشغل الفكر الإنساني عموما والمؤرخين خصوصا،ذلك كون المؤرخ يغور في أعماق الماضي ليستحضر المعلومات ،ويتفحص التجارب التي يمكن أن توصله إلى نتائج تفيد مجتمعه المعاصر،من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة ،والتي تمكنت في ختامها من رصد بعض النتائج والملاحظات أوجزها في الشكل التالي :

كان اقتصاد الجزائر في مرحلة الدراسة اقتصاد زراعي بامتياز خصوصا في ظل الحصار الذي ضرب على البلاد في نهاية مرحلة الدايات.

تراجع الموارد البحرية الناجمة عن ضعف الأسطول البحري الجزائري وبداية سيطرة الأساطيل الأوربية على الحوض الغربي للبحر المتوسط، وتقلص عائدات الجهاد البحري"القرصنة".

– شكلت الضرائب أهم مورد لخزينة الدايات وتركزت معظم المداخيل على النشاط الزراعي.

– زيادة الضرائب أدى إلى بعض التوترات والثورات المحلية التي كادت تعصف بنظام حكم الدايات.

– اهتمام الحكومات المختلفة بالزراعة جاء متأخرا .

– ما ميز النشاط الاقتصادي بالجزائر خلال هذه الفترة هو حرية الممارسة الاقتصادية وحرية اختيار النشاط.

– تركز النشاط الزراعي في الريف ورغم أهميته فقد كان اهتمام السلطة بالريف شبه منعدم مع غياب التأطير الواضح لمختلف الأرياف والقبائل.

– التنظيم الواضح لمختلف الحرف والصناعات داخل المدن من قبل اجهزة الدولة من خلال أمناء الحرف .

– مراقبة واضحة للأسواق، والأسعار، والموازين.

– تنظيم محكم للملكيات العقارية ،واعتماد ما يشبه حاليا بجهاز الحفظ العقاري.

– لكن بداية ظهور الضعف والتهاون في تنفيذ التعليمات واحتكار الأسواق وزيادة الضرائب أدى إلى الثورات، والتمردات؛ وهو الأمر الذي عجل بنهاية المطاف إلى إنهاء الوجود العثماني بالجزائر ووقوع البلاد فريسة في يد الاستعمار الفرنسي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر

- البلوي خالد بن عيسى ,تاج المفرق في تحلية علماء الشرق (الرحلة الحجازية) تحقيق الحسن بن محمد السائح ,المحمدية,المغرب.
- التلمساني احمد بن الهطال:رحلة محمد الكبيرباي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي ,تحقيق وتقديم , محمد بن عبدالكريم ,عالم الكتب ,القاهرة 2004 .
- الراشدي احمد بن سحنون,الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني .تحقيق (المهدي البوعيدلي) منشورات وزارة التعليم الاصلي والشؤون الدينية ,مطبعة البعث,الجزائر1973 م
- الزباني محمد بن يوسف,دليل الجيران وانيس السهران في اخبار مدينة وهران (تق المهدي البوعبدلي) ش , و ون ت , الجزائر 1978 .
- الزهار احمد الشريف,مذكرات نقيب اشراق الجزائر,تحقيق :احمد توفيق المدني.ط2 ,الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ,الجزائر,1980 .
- العنتري محمد صالح,تاريخ قسنطينة (نق , تع :يحيى بوعزيز) دار هومة , الجزائر
- العنتري محمد صالح:مجاعات قسنطينة : تق, تح : رابح بونار,الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ,الجزائر 1991 .
- القيرواني ابن أبي دينار,المؤنس في اختبار افريقية وتونس ,تحقيق محمد شهام ,المكتبة العتيقة ,تونس,ط 2 .1967 .
- بفايفر سيمون:مذكرات جزائرية تشبه الاحتلال ,ترجمة : أبو العبيد دودو ,دار هومة للنشر والتوزيع ,الجزائر .1998.
- خوجة حمدان بن عثمان,المرآة (تق ,تع ,تح , محمد العربي الزبيري) ط2 ,الجزائر, 1982 .
- سنبسر وليام, الجزائر في عهد باريس البحر (تع , تق : عبدالقادر زيادية) دار القصبة الجزائر,2006 .

ثانيا : المراجع

- الجميعي عبدالمنعم ابراهيم:موسوعة الثقافة التاريخية والحضارية ,الدولة العثمانية والمغرب العربي ,العدد 12 ,دار الفكر العربي ,القاهرة ,2008 .
- الجيلالي عبدالرحمن بن محمد: تاريخ الجزئر العام . ج3 . (د.ط) دار الثقافة بيروت ,لبنان ,1980 م .
- الزبيري محمد العرب: مدخل إلى تاريخ المغرب , د.ط , مطبعة بن بوالعيد الجزائر ,1975 م .
- الزبيري محمد العربي,التجارة الخارجية للشرق الجزائري ,ش ,و ,ن,ت الجزائر , د , ت ، ن .
- الغربي غالي,العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد ,منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ,الجزائر 2007.
- المبارك الحاج احمد,تاريخ بلد قسنطينة ,تحقيق : عبدالله حمادي ,دار الفائز للطباعة والنشر والتوزيع ,قسنطينة 2011 .
- حميدة عميراوي ,جوانب من السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة ,دار الهدى ,الجزائر ,2004 .
- خلاصي علي,القصبة مدينة الجزائر,ج1 ,ط1 ,دار الحضارة ,الجزائر ,2007
- سعد الله أبو القاسم: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال) (د.ط) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع .الجزائر 1982 .
- سعيدوني ناصر الدين,النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792– 1830) ط2 ,الكؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ,1985 .
- سعيدوني ناصر الدين, الحياة الريفية باقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1791 – 1830) ,ط ,خ . البصائر . الجزائر , 2013 .
- سعيدوني ناصر الدين,الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني ط,(1791– 1830) ط,خ البصائر,الجزائر ,2013 ص 202 .
- سعيدوني ناصر الدين,الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع , الجزائر ,2013 .

- سعيدوني ناصر الدين,ورقات جزائرية ,دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر , ط2 ,دار البصائر .الجزائر , 2009 .
- سعيدوني ناصر الدين: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1791 – 1830) ,دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع , الجزائر .2013 .
- سماعيلي زوليخة: تاريخ الجزائر إلى فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ,ط1 ,دار دزاير انفو ,الجزائر ,2013 .
- سيدهم فاطمة الزهراء: " موارد ابالة الجزائر في مطلع القرن 19 " دورية كان التاريخية العدد 13 ,دار الناشري ,الكويت 2011 .
- شويتام ارزقي,نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره ,ط1 ,دار الكتاب العربي 2011. ص 59 .
- عباد صالح,الجزائر خلال الحكم التركي (1514 – 1830) ,دار هومة ,الجزائر ,2005 .
- عبدالرحمان عبدالرحيم: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي .د ط ,الهيئة العامة للملكية المصرية ,مصر ,1990 .
- عبدالكريم يوسف جودت,الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الوسط خلال القرنين 3 و4 هـ (9 – 10 م) ,ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ,د ,ت .
- عمورة عمار, موجز في تاريخ الجزائر ط1 ,دار الريحانة ,الجزائر ,2002 .
- عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962 م ,الجزائر,الخاصة . ج م , (د.ط) دار المعرفة ,الجزائر,ص 325 – 326 .
- قنان جمال,نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500. 1830) ,مؤسسة الجزائرية للطباعة ,الجزائر ,د, ت .
- مروش المنور,دراسات عن الجزائر في العهد العثماني ,الأسعار ,المداخيل ,ج 1 دار القصبة ,الجزائر ,2009 .
- ناصر الدين سعيدوني ,الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر ,تونس, طرابلس الغرب) من القرن 10هـ – 14 هـ / 16 م – 19 م (د,ط) ,قسم التاريخ ,جامعة الكويت ,1431 هـ / 2010 م.

- هلايلي حنفي,أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ط1 ,دار الهدى ,الجزائر 2008 .

- وليام شاكر , مذكرات وليام شاكر قنصل أمريكا في الجزائر (1816 – 1824) (تق ,تع ,اسماعيل العربي) , ش و ن ت , الجزائر , 1988 م .

- يحي بوعزيز : علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا 1500– 1830 م (د.ط) دار البصائر ,الجزائر ,2009.

ثانيا : المذكرات والأطروحات

- القشاعي فلة,النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771– 1837) رسالة ماجستير في التاريخ , إشراف ناصر الدين سعيدوني , جامعة الجزائر , 1989 – 1990 .

- حرفوش عمر:الإدارة الجزائرية في العهد العثماني الإدارة المركزية نموذجا ,رسالة الماجستير ,تخصص تاريخ الحديث ,كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ,قسم لتاريخ ,جامعة الجزائر 2008 – 2009 .

- دحماني توفيق,الضرائب في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي 1792– 1865 دراسة مقارنة ,أطروحة الدكتوراه ,تاريخ الحديث المعاصر ,قسم التاريخ ,كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ,جامعة يوسف بن خدة ,الجزائر ,2007 – 2008 .

- سعيداني محفوظ: الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني (مقارنة تحليلية) من مطالع القرن 18 إلى 1830 م ,مذكرة ماجستير ,جامعة الجزائر2 , 2011/ 2012 .

- شويتام ارزقي,المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (1519– 1830) رسالة دكتوراه ,تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (اشراف عمار بن خروف) الجزائر ,2005– 2006 .

- عقاد سعاد:الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر 1519– 1830 دار السلطان أنموذجا ,رسالة ماجيستير ,تخصص التاريخ الحديث والمعاصر ,قسم التاريخ وعلم الآثار ,كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ,جامعة وهران .2013 – 2014

الملاحق

الملحق رقم01- ملابس صياد كرغلي جزائري-المصدر أرشيف المكتبة الفرنسية

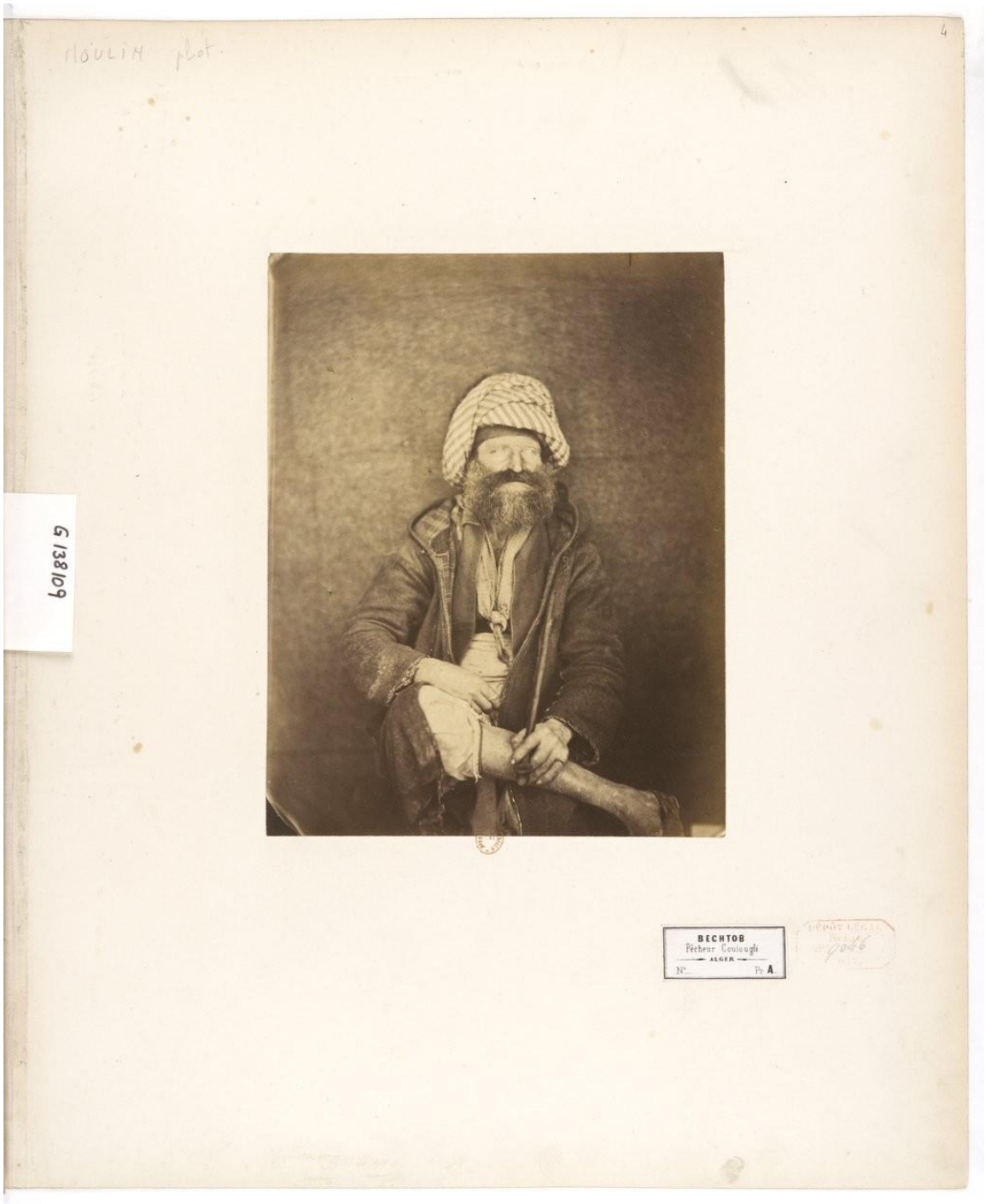

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

الملحق رقم02-ملابس مرأة جزائري-المصدر أرشيف المكتبة الفرنسية.

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

تعليق-الصورة تبين إلى جانب الملابس بعض الحلي المصنوعة محليا+مطحنة -مهراس- تقليدية وهي من بين الصناعات المحلية المتوارثة.

الملحق رقم 03 سوق شعبي جزائري-المصدر أرشيف المكتبة الفرنسية.

تعليق- السوق يعرض منتوجات مصنوعة محليا من الصوف والحلفاء+طبيعة ملابس الرجال والأطفال.

الملحق رقم-04- معصرة زيتون بمنطقة زواوة-المصدر أرشيف المكتبة الفرنسية.

الملحق رقم 05 : الواردات وقيمتها الى مدينة الجزائر 1822

الواردات وقيمتها إلى مدينة الجزائر سنة 1822[1].

منطقة الاستيراد	البضائع	القيمة بالدولار الاسباني
بريطانيا	منتوجات بريطانية وهندية مصنوعة	500000
إسبانيا	الحرير، السكر، الفلفل، منتوجات ألمانية وإنجليزية.	300000
فرنسا	القهوة، السكر، الفلفل، الأقمشة...إلخ.	100000
بلدان المشرق	الحرير، الخام، مواد مصنعة.	100000
إيطاليا	المجوهرات، الأحجار الكريمة، الماس.	200000
المجموع		1200000

الصادرات وقيمتها من مدينة الجزائر إلى موانئ مارسيليا وليفورن وجنوة.

البضائع المصدرة	الوزن بالقناطير	القيمة بالدولار الاسباني
الأصواف	20000	160000
الجلود الخام	10000	80000
الشمع	600	18000
ريش النعام زمنتوجات أخرى	-	15000
المجموع	-	273000

[1]- ،لماء شال ،مصد، سابق،ص102-103.

الملحق رقم : 06 : الإتاوات التي تقدمها بعض الدول الأوروبية والأمريكية للجزائر

الإتاوات التي تقدمها بعض الدول الأوربية والأمريكية للجزائر أواخر العهد العثماني

إسم الدولة	السنة	قيمة الإتاوة ونوعها
إسبانيا	1804م	09 مدافع من عيار 24 و18 مدفع من عيار 18 كإتاوة
	1826م	150000 فرنك على إثر معاهدة السلم
توسكانيا	1823م	250000 فرنك كل عامين مع هدايا معتبرة
البرتغال	1822م	200000 فرنك إثر معاهدة بينهما
سردينيا	1816م وما قبلها	54000 فرنك تقدم كإتوات سنوية
فرنسا	1816م	200000 فرنك
	27 أفريل 1821م	مايزيد عن 200000 فرنك قدمها القنصل تانفيل كهدايا.
إنجلترا	1797م	04 مدافع وأشرعة وخشب و200 برميل بارود و400 كرة مدفعية و25 صندوق به السلاح، وهي هدايا.
	1807م	267500 فرنك مقابل الإمتيازات إضافة إلى المدافع والذخيرة.
	إلى غاية 1816م	350000 فرنك.

المرجع: حنيفي هلايلي: **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، **المرجع السابق**، ص 72-75 /

يتبع...

إسم الدولة	السنة	قيمة الإتاوة ونوعها
الولايات المتحدة الأمريكية	1794م	279.500 دولار على شكل عتاد وأجهزة بحرية وهدايا مرة في السنتين كضريبة سنوية
	1795م	642.500 دولار نقدًا وضريبة سنوية قدرها 21600 دولار على شكل عتاد حربي وأجهزة بحرية.
	1796م	1000 قنطار من البارود و1000 قطعة خشبية
	1801م	12 قنطار من البارود 28 قنطار من المسمار 130 قطعة خشبية من نوع الروبلو.
الدنمارك	1795-1796م	25 قنطار من البارود 1000 كرة مدفعية و41 قنطار من الحديد و08 قناطر من الأسلاك و2000 قطعة خشبية
	1822م	180000 فرنك كل سنتين كإتاوة.
السويد	1802م	23 قنطار من البارود و230 قطعة خشبية و2398 قطعة خشبية وتجهيزات للسفن.
	1822م	120000 فرنك كل سنتين كإتاوة
البندقية	1802	500000 دوكة و5000 دوكة كل سنة

إسم الدولة	السنة	قيمة الضريبة التي تدفعها ونوعها
هولندا	1797م	معدات حربية من حبال وأشرعة و 300 قطعة خشبية والبارود، إضافة إلى معدات صناعة السفن.
	1807م	160000 فرنك.

من إعداد الباحث بالإعتماد على: حنيفي هلايلي: **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 75 .

الملحق رقم 07 : خريطة توضح اتجاه سير حملات المحلة اثناء جبايتها للضرائب

خريطة توضح إتجاه سير حملات المحلة أثناء جبايتها للضرائب في الجزائر

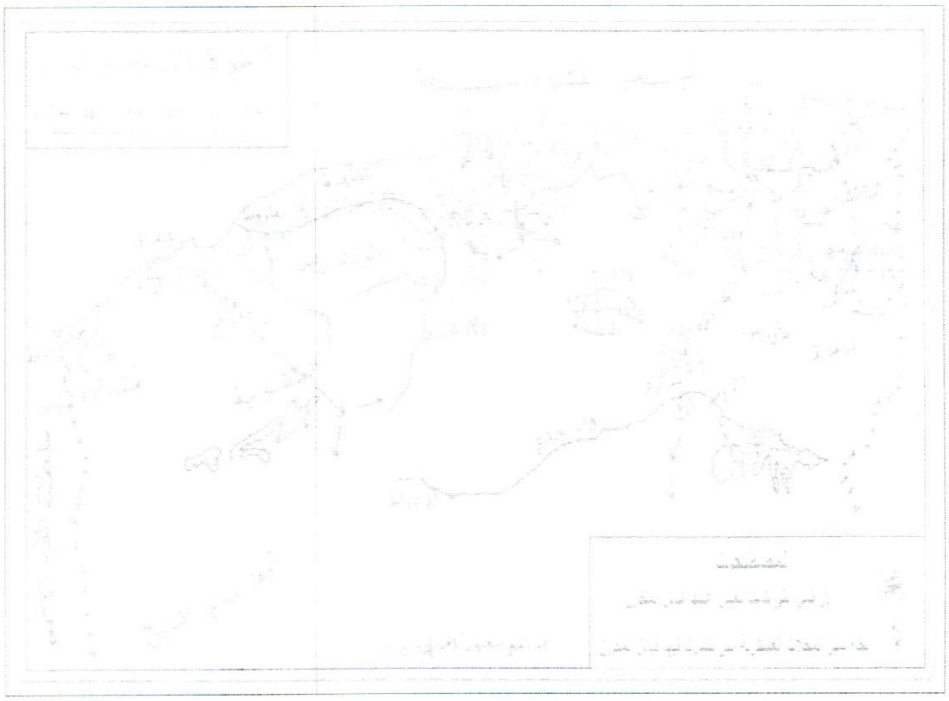

المرجع: نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق**، ص229.

الملحق رقم 08 : خريطة توزع القبائل في الجزائر حسب علاقتها مع السلطة

خريطة توزيع القبائل في الجزائر حسب علاقتها مع السلطة العثمانية

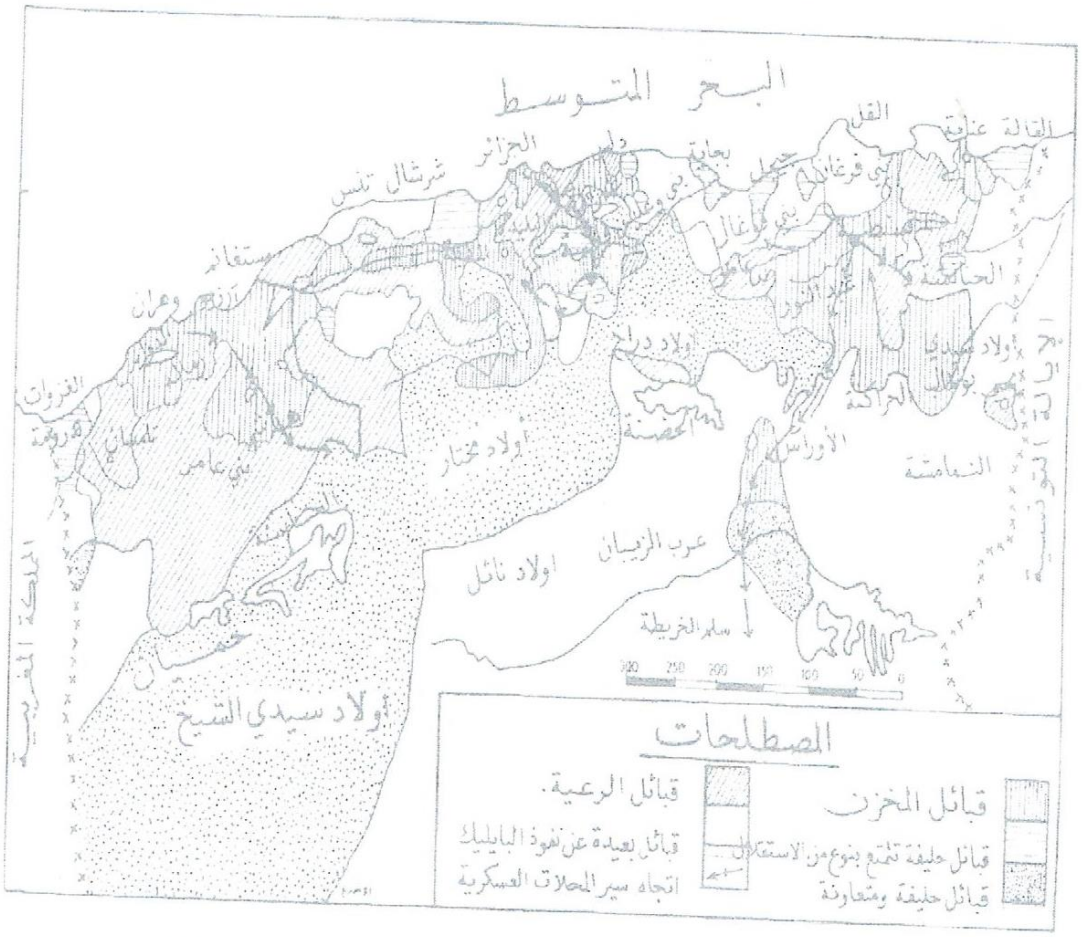

المرجع: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 330.

قائمة
المحتويات

قـــــــــــائمة المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
المختصرات	
مقدمة	أ – ج
مدخل تمهيدي	5
الفصل الأول : الزراعة في عهد الدايات 1671– 1830	9
أولا – العوامل المساعدة في النشاط الزراعي	11
1–1 ملكية الأراضي	11
أ– الملكية الخاصة (الملك)	11
ب– ملكية الجماعة (العرش)	11
جـ – ملكية الدولة (البايلك)	12
د – أراضي الوقف	12
الحبس الأهالي	13
الحبس العام أو الخيري	13
ارضي الموات	13
2–1 المناخ	14
3–1 سياسة نظام الحكم في المجال الجغرافي	15
ثانيا : الإنتاج الزراعي	17
1 – المنتوجات الفلاحية	17
2– الثروة الحيوانية	20
3– إسهامات الإنتاج الزراعي في اقتصاد الايالة	21
3–1 الضرائب	21
3–2 الزكاة	21

3- 3 العشور	22
4- المصادرات	23
4-1 المحلات	23
4-2 رحلة الدنوش	25
الفصل الثاني : الصناعة في عهد البايات 1671 – 1830 م	28
أولا : أهم المنتوجات الصناعية	28
1- المنتوجات النسيجية	28
2- المنتوجات الجلدية	29
3- المنتوجات المعدنية	30
4- منتوجات الحلي	30
5- المنتوجات الغذائية	30
ثانيا : أنواع الحرف	30
ثالثا : عوامل ازدهار الصناعة	33
رابعا : أنواع الحرف	34
أ- أمين الأمناء	34
ب- الأمين	34
ج- شيخ البلد	35
د- المحتسب	36
خامسا : مميزات الصناعة	36
الفصل الثالث : التجارة	40
أولا – تجارة داخلية	40
1- الضرائب في الأسواق	41
2- الجبايات والرسوم الخاصة بالأسواق	41
أ- ضريبة الغرامة (المغرم) أو مغرم المخزن	41
ب- ضريبة التعيين أو بشماق القشتولة	42

ج- غرامة العسة	42
د- ضريبة الوطاق	42
هـ – الضرائب الاستثنائية	43
و- الضرائب والرسوم على الميناء والسلع	45
ثانيا : تجارة خارجية	46
الصادرات والواردات	48
العلاقات الجزائرية التجارية	49
أ – المبادلات التجارية الأوروبية الجزائرية	49
– فرنسا	49
– بريطانيا	50
– الولايات المتحدة الأمريكية	51
ب- علاقات تجارية مع المغرب الإسلامي	51
– تونس	51
– المغرب الأقصى	52
ج- المشرق الإسلامي	52
د- مع ممالك إفريقيا	53
ثالثا : أسباب تدهور التجارة الجزائرية في أواخر العهد العثماني	53
خاتمة	55
قائمة المصادر والمراجع	58
الملاحق	

B